الأمم المتحدة S/PV.9921

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9921**

الخميس، 22 أيار/مايو 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد يرابيتريتيس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيدة غابريتش
	سيراليون	السيد توتانغي
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد سون لاي
	غيانا	السيدة رودريغس – بيركيت
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2025/271)

رسالة مؤرخة 7 أيار/مايو 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة (S/2025/301)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

حماية المدنيين في النزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2025/271)

رسالة مؤرخة 7 أيار/مايو 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة (S/2025/301).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أرحب ترحيباً حاراً بالوزراء وبغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين هنا في قاعة مجلس الأمن. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

معروض على كل عضو قائمة بالمتكلمين الذين طلبوا المشاركة في مناقشة اليوم وفقا للمادتين 37 و 39 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، فضلا عن الممارسة السابقة للمجلس في هذا الصدد. ونقترح دعوتهم للمشاركة في هذه الجلسة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2025/301، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 7 أيار/مايو 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

السيد فليتشر (*تكلم بالإنكليزية*): أشكرك سيدي الرئيس، على منحي الفرصة لموافاة المجلس بمعلومات عن حالة حماية المدنيين في النزاع المسلح، وعلى إعطاء الأولوية لمناقشة هذه المسألة الطارئة والحيوية.

باختصار، إن البنية التي شُيدت في القرن الماضي لحمايتنا من اللاإنسانية آخذة في الانهيار. وأولئك الذين سيموتون نتيجة لذلك يحتاجون إلى ردة فعل منا.

لقد سجلت الأمم المتحدة العام الماضي مقتل ما لا يقل عن 000 36 مدني في 14 نزاعًا مسلحا. وأخشى أن يكون العدد الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. وفي العديد من السياقات، تسببت هجمات متكررة ألحقت الضرر بالبنية التحتية في تعطيل الكهرباء والصرف الصحي والتعليم وسبل العيش، مما حرم ملايين الأشخاص من أساسيات العيش. وبلغت أعداد المهجرين قسراً مستويات عالية جديدة بأكثر من 122 مليون مهجراً – معظمهم مهجرون داخل بلدانهم. وانتشرت تقارير عن الاختفاء القسري والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية وغيرها من الصدمات. وكان العنف الجنسي متفشيًا. وقد تحققت الأمم المتحدة من حوالي 4500

حالة السنة الماضية؛ 93 في المائة من هؤلاء الضحايا من النساء والأطفال. وبلغت المجاعة الناجمة عن النزاع مستويات مروعة.

ولم تستثن الرعاية الصحية من ذلك. فقد وثقت منظمة الصحة العالمية حوادث ألحقت الضرر بالمرضى والنقل واللوازم الطبية، بينما حرم ملايين المرضى والمصابين من الرعاية الصحية. واستمر العنف والتدابير البيروقراطية والإدارية وعوامل أخرى في منع إيصال المساعدات الإنسانية. حتى أن المساعدة الإنسانية استخدمت كورقة مساومة للضغط على الأطراف والسكان.

كما أن العام الماضي شهد مقتل أكبر عدد على الإطلاق من العاملين في المجال الإنساني. فقد قتل أكثر من 360 عاملا في المجال الإنساني، منهم 200 على الأقل في غزة و 54 على الأقل في السودان – معظمهم من العمال الوطنيين. وفي حين ذلك، قوضت الروايات الكاذبة والمعلومات المضللة العمليات الإنسانية ونخرت الثقة في الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، معرضة حياة زملائنا والأشخاص الذين يخدمونهم للخطر.

كما لحق الضرر بالأشخاص الذين حاولوا إعداد تقارير بشأن معاناة المدنيين. وحسب اليونسكو، قُتل 53 صحفيًا في النزاع المسلح العام الماضي، وهي زيادة حادة مقارنة بالأعوام الماضية. وأكثر مثال صارخ كان في غزة، حيث مُنع الصحفيون الدوليون من الدخول، وقتل الصحفيون المحليون بأعداد مروعة.

وبدأت التكنولوجيات الجديدة، وبالأخص الذكاء الاصطناعي تحول الحرب. فحسب التقارير، استخدم الذكاء الاصطناعي لاختيار الأهداف العسكرية، مثيرا مخاوف شديدة بشأن الامتثال للقانون الدولي وانهيار الإشراف الإنساني. كما أن تكنولوجيا المعلومات تستخدم بطرق تزيد من الخطر على المدنيين، سواء عبر عرقلة البنية التحتية والخدمات الأساسية أو إتلافها، أو مسح المعلومات الحيوية أو إقحام المدنيين في النزاع المسلح.

ولذلك فإننا نشهد تقويض حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، وذلك على الرغم من دروس التاريخ والتزاماتنا القانونية الواضحة. فقد ارتكبت بعض أطراف النزاع انتهاكات صارخة لقواعد الحرب. والبعض منهم برروا الأضرار الجسيمة اللاحقة بالمدنيين بتفسيرات متسامحة للقانون – محددين بتساهل من يشكل هدفًا مشروعًا، وما يشكل هدفًا عسكريا وما هو مستوى الضرر الملحق بالمدنيين الذي يكون متناسبا. وفد نشر أول انسحاب من معاهدة إنسانية لنزع السلاح – وأخشى أنه أُعلن عن عدة انسحابات أخرى منذ ذلك الحين – الفكرة الخطيرة والقديمة التي تقول إن التهديدات الاستثنائية والضرورة العسكرية يمكنها أن تغلب القانون الدولي الإنساني.

وتنظر بعض الدول في القانون بشكل انتقائي، اعتمادًا على الأطراف المعنية أو المصالح المعرضة للخطر. وكل ذلك يقوض الهدف من قواعد الحرب وهو تقليل المعاناة الإنسانية في النزاع المسلح. كل هذا يعرض بنية الحماية التي استغرق بناؤها عقودًا من الزمن للخطر.

ومع ذلك، هناك مسار آخر، شريطة أن يتخذ المجلس والدول الأعضاء إجراءات لإنقاذ ما بنوه.

أولاً، يجب علينا ضمان الامتثال. يجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني، وعلى جميع الدول واجب ضمان احترامه. إن الحوار السياسي، والإدانة العلنية للانتهاكات، وتدريب القوات المسلحة وعمليات نقل الأسلحة المسؤولة هي إجراءات ملموسة يجب على الدول الأعضاء اتخاذها لتحقيق هذه الغاية. وقد ذكّرت محكمة العدل الدولية الدول بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة إلى أطراف النزاعات المسلحة لتفادي استخدام هذه الأسلحة لانتهاك اتفاقيات جنيف المعقودة لعام 1949 واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. فالتدابير اللازمة لحماية المدنيين هي تدابير طويلة الأمد أثبت الزمن جدواها. وهي تتطلب الالتزام الصارم بالقانون الدولي واعتماد سياسات وممارسات حسنة النية لتعزيز الحماية.

ثانيا، يجب أن نكافح الإفلات من العقاب. ففي عام 2024، شهدنا خطوات مهمة إلى الأمام. في أوغندا، أدين قائد سابق في جيش الرب للمقاومة بـ 44 تهمة، بما في ذلك القتل والاغتصاب. وفي ليبيريا، أنشأ الرئيس محكمة جرائم الحرب لمعالجة الفظائع التي وقعت في الحروب الأهلية. وقامت المحاكم الوطنية في فرنسا وألمانيا والبرتغال وأماكن أخرى بمحاكمة أفراد على جرائم الحرب المرتكبة في الخارج. وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف جديدة. ولا بد من دعم تلك الجهود. ويجب ألا تكون العدالة انتقائية؛ يجب أن تظل مستقلة وغير مسيّسة. والطعن في نزاهة المحاكم أمر غير مقبول.

ثالثا، يجب أن نعترف بأن الضرر الذي يلحق بالمدنيين لا يحدث كله جراء انتهاكات القانون. فحتى عندما تمتثل الأطراف، يمكن أن يكون حجم الضرر الذي يلحق بالمدنيين مدمراً. ولهذا السبب، دعا الأمين العام إلى اتباع نهج أكثر شمولاً يتمحور حول الإنسان إزاء حماية المدنيين. ويستلزم ذلك اعتماد تدابير سياساتية وتشغيلية قوية لحماية المدنيين وفهما أعمق لأنماط الحياة والأذى. كما يعني النظر إلى الحماية بعيون المدنيين ومن منظور حقوقهم.

في الأسبوع الماضي، في مجلس الأمن (انظر S/PV.9914)، طرحت سؤالا عما سنقوله للأجيال المقبلة بشأن ما فعلناه لوقف فظائع القرن الحادي والعشرين. ولكن ذلك السؤال لا ينطبق على غزة وحدها. إنه ينطبق على النزاعات الكثيرة جدا التي يجري فيها محاصرة المدنيين وترويعهم. ولذلك، يجب على المجلس وكل دولة عضو حشد المزيد من الإرادة السياسية والشجاعة لتغيير مجرى الأمور.

فلنحرص على ألا يذكرنا التاريخ بالتحذيرات التي أطلقناها، ولكن بالعمل الذي قمنا به.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فليتشر على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

السيدة بحوث (*تكلمت بالإنكليزية*): أتوجه بالشكر للرئاسة اليونانية على دعوتي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم بشأن حماية المدنيين، في وقت تتدهور فيه حالة النساء والفتيات بسرعة في مختلف النزاعات

يصادف هذا العام مرور 25 عاماً على اتخاذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن الذي يقر بأن السلام مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساواة بين الجنسين. كما أنها الذكرى السنوية الثلاثون لاعتماد

إعلان ومنهاج عمل بيجين – وهو مخطط لإعمال حقوق المرأة في كل مكان. غير أن أكثر من 612 مليون امرأة وفتاة يعشن حاليا في مناطق تدور فيها نزاعات. وهذا ليس مجرد رقم، بل ينبغي أن يكون دعوة لنا جميعًا للعمل.

في الحرب، لا تقع النساء والفتيات في مرمى النيران فحسب، بل يجري استهداف أجسادهن وصحتهن وخياراتهن وأصواتهن باستمرار. والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع أزمة حماية تستدعي بحق اهتماماً خاصاً. وأعلم أن المجلس سيواصل النظر في هذه المسألة بالتركيز المستمر الذي تتطلبه.

سأركز اليوم على أشكال العنف الجنساني التي غالبًا ما يجري تجاهلها: العنف الإنجابي والعنف باستخدام الأسلحة المتفجرة والصدمات النفسية والهجمات التي تستهدف المرأة في الحياة العامة – وهي تهديدات تجعلها التكنولوجيا الرقمية ممكنة بشكل متزايد.

وفي الكثير جدا من النزاعات، تصبح أجساد النساء ساحات للمعارك من خلال العنف الجنسي والحرمان المتعمد من الحقوق الإنجابية والخدمات الصحية. وتحدث نسبة 61 في المائة من جميع وفيات الأمومة في 35 بلداً فقط، وهي بلدان متأثرة بالنزاعات. وقد شهدنا خلال العام المنقضي قصف أقسام الولادة في المستشفيات وحصار الإمدادات الطبية وتخفيضات هائلة في التمويل. وفي أفغانستان، حيث تفتقر 90 في المائة من النساء إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، تموت امرأة كل ساعتين بسبب مضاعفات مرتبطة بالحمل يمكن الوقاية منها. وثلثهن يلدن دون مساعدة طبية. وفي ظل الحظر المفروض على العاملات وتقلص فرص الحصول على الرعاية، من المتوقع أن ترتفع وفيات الأمومة بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2026. وفي غزة، قُتلت أكثر من 000 28 امرأة وفتاة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 – أي بمعدل امرأة واحدة وفتاة واحدة كل ساعة. وأنجبت عشرات الآلاف من النساء تحت القصف والحصار، دون تخدير أو رعاية لاحقة للولادة أو مياه نظيفة، بينما كن يعانين من سوء التغذية ومصاعب النزوح والصدمات النفسية. وهذه ليست عواقب طبيعية للحرب. إنها تشكل نمطا من العنف الإنجابي. وأدعو اليوم إلى اعتبار العنف الإنجابي فئة قائمة بذاتها من فئات الأذى ومحاسبة مرتكبيه. ويمثل تدمير البنية التحتية لخدمات الصحة الإنجابية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، كما أنه يكلف النساء حياتهن.

في كثير من الأحيان، يُنظر إلى النساء على أنهن ضحايا غير مباشرين ولكنهن أهداف مباشرة للقنابل والصواريخ. فعندما تُقصف الأسواق وأقسام الولادة ومدارس البنات والمنازل، تموت النساء والفتيات. وهذا ليس من قبيل الصدفة. وهذه الهجمات تتزايد وتيرتها، وهي تُظهر بالضبط كيف تُشن الحروب. ففي ميانمار، ازدادت الضربات الجوية بعد الزلزال المدمر الذي وقع في آذار/مارس على الرغم من إعلان وقف إطلاق النار. وبالنسبة للنساء والفتيات، كان معنى ذلك تجدد النزوح والرحلات المحفوفة بالمخاطر وفقدان إمكانية الحصول على الرعاية الصحية وتزايد مخاطر الاتجار والاستغلال.

إن العنف يُخلف ندوبًا، ليس في الجسد فحسب ولكن في العقل أيضًا. وتتفاقم الصدمة بمرور الوقت، خاصةً عندما تكون مصحوبة بالفقدان والنزوح والخوف المستمر. والصحة النفسية ليست رفاهية، بل هي منقذة للحياة. وفي غزة، تعاني 75 في المائة من النساء من الاكتئاب. وتقول الفتيات إنهن يتمنين الموت.

وفي أفغانستان، تصف النساء حياتهن بأنها كالعيش في سجن. وفي أوكرانيا، يتزايد العنف المنزلي وتعاني أكثر من نصف النساء النازحات من الاكتئاب. وهذه ليست إحصاءات معزولة – إنها تشير إلى معاناة عميقة. ويجب أن تشتمل الحماية على الدعم النفسي. ومن دون ذلك، لا يمكن للمرأة أن تتعافى أو أن تعيد البناء أو أن تقود.

وتواجه النساء اللاتي يجاهرن بآرائهن – سواء كن صحفيات أو ناشطات أو سياسيات – الرصاص والقنابل والتهديدات وحملات التشهير. وحتى عندما لا يجري الاعتداء عليهن جسديًا، فإنهن يتعرضن للعنف السيبراني – التزييف العميق والمضايقات والمعلومات المضللة. كما أصبحت فضاءات الإنترنت ساحات للمعارك. وفي أوكرانيا، أبلغت 81 في المائة من الصحفيات عن تعرضهن للإساءة عبر الإنترنت. وفي اليمن، دفعت الصور المُتلاعب بها والهجمات الإلكترونية العديد من النساء إلى ترك العمل في الصحافة. وهذا أمر متعمد ويجب معالجته بوصفه مسألة تتعلق بحماية المدنيين.

وبعد اتخاذ 10 قرارات بشأن المرأة والسلام والأمن، فقد جعل المجلس مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وهادفة أحد التزاماته الأكثر تكراراً. ولكن كيف يمكن للنساء المشاركة إذا كان ذلك يعرض حياتهن للخطر؟ إن الحماية والمشاركة عنصران لا ينفصلان. فمن دون الأمان، لا تستطيع النساء التنظيم أو التحدث أو القيادة. ومن دون توليهن لأدوار قيادية، تفشل جهود السلام وتنهار المساءلة.

لقد جئت إلى المجلس بثلاثة طلبات

أولا، يجب على المجلس بذل المزيد من الجهود لدعم العدالة والمساءلة للنساء والفتيات. ويرجع السبب جزئيا في استمرار هذه الفظائع إلى أنها تُرتكب مع الإفلات من العقاب. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بلا هوادة من أجل تحقيق العدالة في الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات في الحرب وضمان تسجيلها للأجيال القادمة. وعلى مدار أكثر من 15 عاماً، أشركنا خبراء في مجال المساواة بين الجنسين في جميع لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، ولكن التوثيق وحده لا يكفي. وبخلاف بعض الاستثناءات القليلة الجديرة بالترحيب، لا يواجه الجناة أي عواقب. ولا تزال أنظمة الجزاءات غير مستغلة بالقدر الكافي. ويجب أن تشمل العنف الجنسي عبر كامل نطاق الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والفتيات وبموازاتها.

ثانيا، يجب دعم المنظمات النسائية في الخطوط الأمامية. وعلى الرغم من كل شيء، تقاوم النساء بشجاعة وقيادة ورعاية. ففي السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأماكن أخرى، توثق تلك المنظمات الانتهاكات وتؤوي الناجين. وفي كولومبيا، فإنها تصوغ العدالة الانتقالية. وفي هايتي، فإنها تطالب بالحماية من عنف العصابات والاغتصاب. غير أن تلك المنظمات تحت الحصار. وتخفيضات التمويل تعني أن نصفها ربما يتوقف عن العمل في غضون ستة أشهر. وقد بلغت 90 في المائة منها بالفعل حافة الانهيار. وسيكلفنا استمرار خفض التمويل خسارة مساعي النساء اللاتي يقدن جهود السلام والتعافي في أكثر السياقات هشاشة في العالم. وأطلب من الأعضاء دعم تلك المنظمات في قراراتهم الجماعية وتمويلهم الثنائي وفي حواراتهم مع الحكومات التي تغلق الحيز المدني. وأحث الأعضاء على استخدام نفوذهم. ويمكنهم التعويل

على استمرار هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الوقوف إلى جانب هؤلاء النساء والمنظمات النسائية. في عام 2024، قدمنا 110 ملايين دولار للمنظمات النسائية، معظمها في البيئات الهشة والمتأثرة بالأزمات. إن الوفاء بـ 25 عاماً من الالتزامات بشأن المرأة والسلام والأمن يعتمد على قوة الحركة النسائية. هذه هي المعركة التي تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالنهوض بها. وهو ما يجب أن نلتزم به ونحميه بشكل جماعي عبر المناقشات حول الإصلاح، بما في ذلك مبادرة الأمم المتحدة 80. يجب أن تظل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قوية لا تتزعزع.

ثالثًا، يجب أن نعترف بتمكين المرأة كاستراتيجية للحماية. الحماية والمشاركة يسيران جنباً إلى جنب. إن الدرع الأكثر فاعلية الذي يمكننا تقديمه للنساء والفتيات هو قوتهن وصوتهن وقيادتهن. عندما تتولى المرأة القيادة، فإنها لا تحمي نفسها فحسب، بل تحمي عائلتها ومجتمعاتها وبلدانها. عندما تشارك في السياسة وفي قوات الأمن وفي عمليات السلام، يكون التأثير تحويلياً.

ما من طريق نحو السلام لا يبدأ بحماية النساء والفتيات، وما من التزام أوضح منها في القانون الدولي الإنساني، وما من مسؤولية أكبر منها على عاتق الأمم المتحدة وما من شاغل أكثر إلحاحاً بالنسبة لمجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة بحوث على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيدة سبولياريتش إيغر (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن. لن أكرر الفظائع التي يتعرض لها المدنيون بسبب الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني. يتم إطلاع المجلس أسبوعاً بعد أسبوع عن المدنيين الذين يتعرضون للتشويه والقتل، وعن المدنيين الذين يتعرضون للاعتقال والتعذيب والاغتصاب والتجويع والتهجير القسري. لكن علينا أن نسأل أنفسنا: أين الشجاعة السياسية لوقف القتل؟

نحن اليوم لا نواجه أزمة امتثال لقواعد الحرب فحسب، بل نواجه أزمة ضميرنا الجماعي. فالسابقة التي تحدث في ساحات المعارك اليوم ستطاردنا لفترة طويلة.

لا توجد أعذار لازدواجية المعايير. لكل دولة مصلحة في ذلك. في أيلول/سبتمبر الماضي، عندما قدمت آخر إحاطة لهذا المجلس (انظر S/PV.9732)، دعوت أعضاء المجلس إلى تحويل الدعم الخطابي للقانون الدولي الإنساني إلى أفعال. وعلى وجه التحديد، حثثتهم على التواصل مع حلفائهم عندما ينتهكون قواعد الحرب ومطالبتهم بالتوقف. حان الوقت لذلك الآن.

لا أحد يريد أن يعيش في عالم تنطبق فيه قواعد الحرب على الأعداء فقط لا على نفسه أو على حلفائه. ستقل معاناة المدنيين عندما تلتزم جميع الأطراف بالمبادئ الأساسية للإنسانية في الحرب. إن تجاهل هذه القواعد هو سباق نحو الانحدار الأخلاقي – مسار سريع نحو الفوضى واليأس الذي لا رجعة فيه. هذه هي بالضبط الطريقة التي تنتشر بها عدوى النزاع. تتردد أصداء تأثيرات "النصر الكامل" أو "لأننا

قادرون“ إلى ما هو أبعد من مناطق الحرب. إن العنف غير المحدود يولد تهديدات أمنية أكبر يمكن أن تضرب في الزمان والمكان الذي لا نتوقعه.

قد لا تكون الدول الأعضاء في المجلس في حالة حرب اليوم. قد تكون عائلاتهم بعيدة عن الخطوط الأمامية. لكن المد والجزر يتغير. تندلع نزاعات جديدة. وإذا لم يدافع الأعضاء عن قواعد الحرب اليوم، فإنهم يقبلون بعالم تخاض فيه الحروب بوحشية متزايدة وتجاهل لإنسانيتنا المشتركة.

واليوم، تحصي اللجنة الدولية للصليب الأحمر ما يقرب من 130 نزاعاً مسلحاً في جميع أنحاء العالم – أي أكثر مما سجلته قبل عام، وأكثر من ستة أمثال ما شهدته قبل 25 عاماً. وقد طال أمد العديد من هذه النزاعات بشكل كبير. في أجزاء كثيرة من العالم، تمثل القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة مصدر الدخل الوحيد القابل للاستمرار في العديد من أنحاء العالم. وهذا لا يدعم الأمل في الاستقرار، ناهيك عن النمو الاقتصادي المستدام.

والأهم من ذلك: هو أن عالم اليوم أكثر ترابطاً من أي وقت مضى. في نزاعات اليوم، ليس من الضروري أن يضغط المرء على الزناد ليكون متواطئًا في العواقب.

وُلدت اتفاقيات جنيف من رحم أنقاض الحرب – من رحم الإبادة الجماعية والمعاناة الجماعية – لترسخ في الوعي العام أن الحروب يجب أن يكون لها حدود. إن الفظائع التي لحقت بالمدنيين في الحرب العالمية الثانية دفعت العالم إلى توسيع نطاق القانون الدولي الإنساني لتوفير الحماية للمدنيين في أوقات النزاع المسلح. وقد أدى ذلك إلى وضع واعتماد اتفاقية جنيف الرابعة، التي توفر حماية واضحة لا لبس فيها للمدنيين في أوقات النزاع المسلح تلتزم بها جميع الدول.

يحظر القانون الدولي الإنساني التعذيب والعنف الجنسي وأخذ الرهائن. ويقتضي تجنيب المستشفيات والمنازل والمدارس الأعمال العدائية. ويطالب بمعاملة جميع من يتم أسرهم واحتجازهم في النزاع معاملة إنسانية. وينص على وجوب رعاية الجرحى والمرضى وعلى حق المدنيين في الحصول على المساعدات الإنسانية.

كما يركز القانون الدولي الإنساني بشكل خاص على نقاط الضعف التي يعاني منها المدنيون الذين يعيشون في الأراضي المحتلة: يجب أن يحصلوا على الغذاء والماء والرعاية الطبية. ويحظر القانون الدولي الإنساني النقل القسري أو الترحيل من الأراضي المحتلة. وينص على أنه إذا أصبحت الظروف غير محتملة – من خلال العمليات العسكرية العشوائية أو الحرمان من الطعام أو الماء أو الرعاية الطبية أو السلامة – فإن أي حركة للمدنيين، مع ذلك، ستعتبر غير طوعية.

حماية المدنيين تعني الالتزام بتوفير تلك الأنواع من الحماية. لا يمكن اعتبار بقاء هذه القواعد المنقذة للحياة أمراً مفروغاً منه. يجب الدفاع عنها، ويجب إعطاء الأولوية لها.

إنني أدعو مجلس الأمن إلى الحيلولة دون صدور أي إشارات متساهلة مفادها أنه يمكن تجاهل القانون الدولي الإنساني، وأنه يمكن الحرمان من المساعدات المنقذة للحياة واستبدال العمل الإنساني القائم على

المبادئ. هذا يشكل سابقة خطيرة، خاصةً عندما يكون الصراع هو أكبر مسببات الاحتياجات ذاتها التي يتم تجاهلها بينما أتكلم الآن.

أُنشئ مجلس الأمن لتعزيز السلم والأمن الدوليين. إن مسؤولية الأعضاء عن إيجاد طرق لتهدئة الأوضاع والتصالح وبناء عالم أكثر استقراراً وازدهاراً ستكون أصعب بكثير إذا سمحنا بانتهاك القواعد من دون عقاب.

إن طريقة خوض الحروب تؤثر على كيفية انتهائها. الطريق إلى السلام يبدأ من زنزانة سجن. إنه يبدأ بمعاملة الأسرى بنفس الكرامة التي يطلبها المرء لنفسه. يبدأ السلام بعلاج الجرحى، ولم شمل العائلات المشتتة، وضمان توفير المساعدات المنقذة للحياة، وتجنيب المدنيين والبنية التحتية المدنية الأذى.

هناك حركة متنامية تتكاتف للوقوف وراء القواعد العالمية والمنقذة للحياة. في أيلول/سبتمبر الماضي، اتخذت ست دول موقفاً وأطلقت، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مبادرة عالمية لحشد الدعم السياسي للقانون الدولي الإنساني. واليوم، انضمت 75 دولة إلى هذه المبادرة وندعو جميع الدول إلى الانضمام إليها.

في أحلك اللحظات، تمس الحاجة إلى التزامنا بحماية المدنيين الذي يخضع حينها إلى أشد اختبار. لكن من الممكن حماية المدنيين في زمن الحرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة سبولياريتش إيغر على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة جانتي سويريبتو، الرئيسة والمديرة التنفيذية لمنظمة أنقذوا الأطفال.

السيدة سويريبتو (*تكلمت بالإنكليزية*): إن معاملة الأطفال في النزاعات هي تعبير واختبار لإنسانيتنا الجماعية. وبحسب معظم المقاييس، يبدو أننا نفشل في هذا الاختبار.

يعيش الآن أكثر من 470 مليون طفل – أي أكثر من طفل من بين كل ستة أطفال – في مناطق متأثرة بالنزاع. تُرتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال على نطاق غير مسبوق، مع إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب. ويشكل الأطفال قرابة نصف السكان المدنيين الذين نمد لهم يد العون والحماية. إن الأطفال ليسوا مجرد نسخة مصغّرة من البالغين. فالأطفال معرضون بشكل خاص لتأثيرات الحرب، ولديهم قدرة أقل بكثير على تحمل الأذى مقارنة بالبالغين. وكما قالت مؤسِسة منظمتنا، إغلانتين جب، إن الأطفال هم أول من يعاني، وأكثر من يعاني. وما يعتبره البالغون اضطرابا عابرا، قد يغيّر حياة الطفل كليا أو ينهيها.

إن حرمان الأطفال من التعليم لا يوقف تعلمهم فقط، بل يعرضهم لمخاطر متزايدة من الاستغلال والاتجار والتجنيد. وقد تكلم جانفيي، وهو طفل من جمهورية الكونغو الديمقراطية قدم إحاطة إلى المجلس في عام 2024 (انظر S/PV.9669)، عن اختطاف الأطفال واغتصابهم أثناء عبورهم مسافات طويلة للوصول إلى المدرسة، بعد أن تعرضت مدرستهم للهجوم.

يموت الأطفال بمعدلات أعلى من البالغين نتيجة الجوع أو العطش أو الأمراض التي يمكن الوقاية منها، والتي تصبح قاتلة بسبب ضعف أجسادهم الناتج عن سوء التغذية. وتصف فدومو، زميلتي التي تعمل في الصومال، كيف يكون حال الأطفال عند وصولهم وهم يعانون من سوء تغذية حاد:

”لقد وصل الطفل الآن إلى آخر مراحل البقاء على قيد الحياة. ويؤثر ذلك على الأطفال جسديا، حيث ينكمش جسد الطفل. يلتصق جلد الطفل بعظامه، ثم يظهر كالهيكل العظمي مع تورم في الجلد. وتظهر بثور على الجلد، ويصبح لون الشعر أفتح بشكل ملحوظ، مع وجود التهاب فطري في الفم؛ يشعر الطفل بضعف متزايد، مع مشاكل في العين وسرعة في الانفعال، ويبكي طوال اليوم حتى يفقد القدرة على البكاء“.

لنكن واضحين: إن المجاعة موت بطيء وعنيف.

والأطفال أكثر عرضة للوفاة من الإصابات الناجمة عن الانفجارات بمقدار سبع مرات مقارنة بالبالغين. فأجساد الأطفال الصغيرة تكون أكثر عرضة لاختراق الانفجارات لها، وكمية دمهم أقل، مما يجعلهم ينزفون حتى الموت بسرعة أكبر.

وحتى عندما ينتهي النزاع أو إذا انتهى، تبقى أوجه الهشاشة التي يتصف بها الأطفال كما هي. فبعد انتهاء النزاع، فإن احتمالية إصابة الأطفال بإصابات من جراء بقايا الحرب المتفجرة تفوق احتمالية إصابة البالغين بنسبة 50 في المائة.

ويبدو الآن، أكثر من أي وقت مضى، أننا نعيش لحظة تتصارع فيها العديد من الرؤى المتنافسة للمستقبل تحاول كل منها أن تفرض نفسها. إن القوانين والأعراف التي وضعتها البشرية لحماية المدنيين، وخاصة الأطفال، من الأذى في حالات النزاع المسلح تُواجه بشكل منهجي تحديات وهجمات ومحاولات لتقويضها. وهذا ليس تآكلا بل اعتداءً على القيم الإنسانية.

وعلى مدى أكثر من 100 عام، أدركت منظمة أنقذوا الأطفال الدولية أن معالجة أعراض الأزمة لن يقودنا بعيدا. يجب أن نعالج أسبابها أيضاً.

وفي كثير من الأحيان، عندما نتعامل مع الدول الأعضاء بشأن التحديات الإنسانية الكبرى وتحديات حقوق الطفل في يومنا هذا، يُطلب منا حلولاً تقنية لمشاكل هي في جوهرها مشاكل سياسية. نعم، إننا بحاجة إلى الدعم لتوفير الغذاء والدواء والتعليم للأطفال المحاصرين في النزاع. ولكننا نحتاج أيضاً إلى أن يقوم أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن بعملهم. إن عليهم التزامات، أخلاقية وقانونية، باتخاذ إجراءات لحماية المدنيين وإيجاد حلول سياسية تمنع هذه الفظائع.

وعندما يُحرم المدنيون من حقهم في الحصول على المساعدة الإنسانية، أو عندما يُقتل أحد العاملين في المجال الإنساني، أو عندما تُقصف مدرسة، فإن هذا العمل ينبع من خيار سياسي لتجاهل قوانين الحرب. ويستند هذا الخيار إلى حسابات مفادها أننا، نحن المجتمع الدولي، لن نتحرك لإنفاذ الالتزامات العالمية للقانون الدولي الإنساني.

مؤخرا، كان أحد زملائنا يتحدث مع أم تعاني من سوء التغذية ولديها توأمان من الذكور في الرقة، سورية. مرّ عليها 14 عاما من الحرب، وكل ما يشغلها الآن هو محاولة العثور على طعام لليوم التالي. وعندما سمعت أن مركز التغذية الذي يدعم أطفالها قد يُغلق أبوابه، لم تتمالك نفسها وانهارت بالبكاء، وأغرقت دموعها الأرض الجافة تحتها. وبالنسبة لها، فإن البقاء على قيد الحياة ليس أمرا نظريا – وإنما هو معركة يومية، والأمل أصبح رفاهية لا تستطيع تحمّلها بعد الآن.

إن الطفل الذي يتضوّر جوعا في سورية أو غزة يعاني من نفس الألم الذي يعانيه الطفل في مخيم زمزم في السودان. ويشعر الطفل في أوكرانيا بنفس الخوف من القصف الذي يشعر به الطفل في ميانمار.

وكل انتهاك جسيم ضد طفل من الأطفال يمثل فشلاً للنظام الدولي.

والولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح هي من أنجح الولايات التي أنشأها مجلس الأمن، حيث وقّع 38 طرفا مسلحا خطط عمل لتحسين حماية الأطفال، وتم إطلاق سراح أكثر من 000 200 طفل من قبل أطراف مسلحة. ويجب الحفاظ على هذه الولاية كوظيفة قائمة بذاتها في منظومة الأمم المتحدة. إن آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح هي عين المجلس وأذنه التي تحمي الأطفال على الأرض – وهي بحاجة إلى التمويل والدعم السياسي. ونحث مجلس الأمن على تعيين رئيس للفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح. إن عمل الفريق له ضرورة أساسية. وهو أحد أكثر الهيئات الفرعية التابعة للمجلس نشاطا ويؤدي دورا حيويا في حماية الأطفال في النزاعات. ويجب على المجلس تعيين رئيس للفريق والبدء في العمل.

وفي المقابل، علينا، نحن، الجهات الفاعلة في مجال حقوق الطفل، أن نبذل المزيد من الجهد للتعريف بالقرارات التي يتخذها المجلس، وبالعديد من المكاسب التي تنبع منها في مجال حماية الطفل.

ومن واجبنا أن نتخيل مستقبلا جديدا أفضل. فلا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة، ولا حماية بدون مساءلة. ويجب على المجلس أن يطالب باستمرار بإجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية في الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين، ولا سيما الأطفال؛ ودعم إنشاء آليات المساءلة والإحالة إليها؛ وضمان الوصول الكامل والدعم الكامل للأطفال الناجين من الانتهاكات.

إن المرحلة الفاصلة التي نمر بها الآن فرصة للجهات الإنسانية لإعادة تنظيم أنفسنا لنكون أكثر فاعلية ومسؤولية في كيفية تقديم الدعم للمدنيين، ومن أجلهم، ومعهم في مناطق النزاع. نعم، ينبغي للمانحين زيادة حجم الدعم الذي يقدمونه، لكن الوقت أيضا قد حان لظهور مانحين جدد كي يتقدموا ويدعموا بشكل فعلي التزامات الصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية. إنها فرصة للدول الأعضاء كي تتبنى القوانين والأدوات الموجودة لدينا بالفعل وكي تستخدمها.

ويجب على أعضاء المجلس الوفاء بالتزاماتهم – القانونية والأخلاقية – لحماية المدنيين في النزاعات. يجب عليهم اتخاذ قرارات سياسية صعبة، ومحاسبة مرتكبي الأذى، واستخدام المؤسسات الموجودة لدينا لتنفيذ الإصلاحات، وإصلاحها حيثما كانت معطلة. ويجب عليهم التصديق على الأدوات الجديدة للقانون الدولي التي ظهرت، مثل إعلان المدارس الآمنة، وتطبيقها على أرض الواقع.

لا ينقصنا الطاقة أو الأفكار أو المبادرات التي تهدف إلى تحسين مستقبل الأطفال؛ إنها موجودة، ولكن يجب تنفيذها فقط. وحماية الأطفال هي أساس العدالة اليوم، وأساس السلام والأمن في الغد. إننا نحث المجلس على اتخاذ إجراء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة سويريبتو على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الجمهورية الهيلينية.

بادئ ذي بدء، أشكر السيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة سيما بحوث، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، رئيسة لجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيدة جانتي سويريبتو، الرئيسة والمديرة التنفيذية للمنظمة غير الحكومية أنقذوا الأطفال، الولايات المتحدة، على إحاطاتهم الثاقبة.

واليوم، نواجه العديد من الأزمات الحادة – العدوان، والنزوح القسري، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وتحديات الصحة العامة، والاستخدام الخبيث للتكنولوجيا الرقمية. وتشكل هذه التحديات خلفية للأثر المدمر للنزاعات المسلحة على المدنيين في جميع أنحاء العالم، وأشير إلى ما ذكرته السيدة سبولياريتش حول الزيادة الكبيرة في النزاعات المسلحة – فهناك اليوم 130 نزاعا نشطا.

قبل ما يقرب من 2500 عام، كتب المؤرخ الأثيني ثوسيديديس أن الحرب معلِّمة عنيفة. ولا تزال تلك الكلمات مؤثرة عبر الزمن. فبعد مرور ثمانين عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية، نجد أنفسنا في واحدة من أكثر الفترات الحرجة في التاريخ الحديث. لقد وصلت الأزمة الإنسانية في غزة إلى أبعاد كارثية، حيث يستمر الحصار المفروض على دخول المساعدات إلى غزة لأكثر من شهرين حتى الآن. ومع مقتل أكثر من 50 000 فلسطيني، فإن المعاناة الإنسانية تصل إلى مستويات غير مسبوقة، ويظل احترام القانون الدولي الإنساني، وبشكل أكثر تحديداً اتفاقيات جنيف الأربع، أمراً بالغ الأهمية أكثر من أي وقت مضى. إن الامتثال أمر حتمي، كما ذكر وكيل الأمين العام فليتشر للتو.

في أوروبا، كان لغزو روسيا لأوكرانيا عام 2022 تأثير لا يمحى على المدنيين. وازداد بشكل كبير عدد الهجمات التي تسببت في خسائر كبيرة بين المدنيين منذ مطلع العام الحالي. وفي جميع أنحاء العالم، هناك أوضاع تُهين كرامة الإنسان، حيث يعاني السكان النازحون ومن هم على حافة الفقر، كما هو الحال في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسورية واليمن وميانمار وهايتي، على سبيل المثال لا الحصر.

ووفقًا لأحدث تقرير سنوي للأمين العام (S/2025/271)، شهد عام 2024 زيادة مروعة في أعداد القتلى من العاملين في المجال الإنساني والصحفيين. وارتفع عدد الأشخاص المفقودين بأكثر من 16 000، بينما بقي عدد ضخم من الأطفال، يبلغ 52 مليون طفل، محرومين من التعليم في البلدان المتأثرة بالنزاعات المسلحة. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن حياة بشر وحقوق أجيال مقبلة تكمن وراء هذه الأرقام.

ويقدم الواقع الميداني، متمثلا في النزاعات المسلحة الأطول أمدا والأكثر تعقيداً، لنا صورة قاتمة للعنف والدمار. ويتجسّد هذا العنف في وجوه وأصوات الأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والفتيات – وأذكر الإحاطة المؤثرة التي قدمتها المديرة التنفيذية بحوث. وهو يتجسد في وجوه وأصوات العاملين

في المجال الإنساني الذين يقدمون حلولاً منقذة للحياة تشتد الحاجة إليها في الميدان وفي وجوه وأصوات الصحفيين الذين يحاولون ضمان تقديم تقارير دقيقة عن النزاعات المسلحة.

وفيما يتعلق بحماية الموظفين الدبلوماسيين الذين يعملون في ظل ظروف قاسية، فإن ثمة أهمية قصوى لأن تحترم جميع الأطراف اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. والهجمات أو التهديدات بشن هجمات غير مقبولة. وقد روعتنا اليوم على وجه الخصوص أنباء حادث إطلاق النار في واشنطن العاصمة الذي أودى بحياة اثنين من موظفي إحدى السفارات وواقعة إطلاق أعيرة نارية على مقربة من دبلوماسيين أجانب كانوا يزورون جنين في الضفة الغربية. وندين أعمال العنف الشنيعة هذه وندعو جميع الأطراف إلى محاسبة المسؤولين عنها بشكل كامل.

وفي ضوء تلك الاعتبارات، أود أن أبدأ بالتركيز على الفئة الأضعف، والتي أعتقد أننا نستطيع جميعا الاتفاق على أنها ينبغي أن تكون على رأس أولوياتنا في مجال الحماية، ألا وهي الأطفال.

إن الأطفال يموتون في النزاعات المسلحة. ونعتبر أن إنهاء ومنع أي عنف ضدهم واجب أخلاقي. وأود أن أشيد بالعمل القيّم الذي تقوم به اليونيسف والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وكذلك الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال. فالتزامهم الثابت يعزز مسؤولية المنظمة في جعل الأطفال في صميم جهود السلام والأمن. وكما قالت الرئيسة سويريبتو، ينبغي عدم معاملة الأطفال كبالغين صغار. وغالباً ما تتعرض النساء، بمن فيهن مقدمات الرعاية، للعنف الجسدي والجنسي والنفسي في إطار جهودهن لدعم أسرهن ومجتمعاتهن في النزاعات المسلحة.

كان عام 2024 الأكثر دموية على الإطلاق من حيث عدد القتلى في صفوف العاملين في المجال الإنساني والذين فقد الغالبية العظمى منهم حياتهم في غزة. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فقد زادت حملات التضليل الإعلامي وانتشار المعلومات الضارة من تقويض الثقة في الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وقللت من فعاليتها التشغيلية وعرّضت العاملين في المجال الإنساني للخطر. غير أن الأمل يظل قائما عندما نعمل معا. ففي ميثاق المستقبل المعتمد حديثا (قرار الجمعية العامة 79/1)، تمكنت الدول الأعضاء من إعادة تأكيد التزامها بالتصدي بفعالية للنزاعات المسلحة، بسبل منها التمكين من إيصال المساعدات الإنسانية وحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وإنهاء الإفلات من العقاب وممارسة الرقابة على عمليات النقل الدولي للأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد النقاط التالية:

يتطلب العمل بغية ضمان امتثال الدول وأطراف النزاعات لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن اتباع نهج كلي. كما أنه يستلزم إرادة سياسية وإجراءات سياسية حاسمة وآليات تداولية وتعاوناً دولياً مستداماً وآليات رصد معززة وهياكل تنسيق راسخة. ويشجع الإفلات من العقاب على الاستمرار في العدوان. ولذلك، فمن الأهمية بمكان ضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

إن إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية دون عوائق وبشكل منتظم وآمن، في ظل الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، أمر بالغ الأهمية حقا. ويعرِّض التأخر في إيصالها حقوق الأجيال المقبلة للخطر. ويمكننا ضمان تنفيذ استجابة إنسانية في الوقت المناسب وتعزيز آليات الحماية من خلال تحقيق التآزر في عمل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية عبر التخطيط المشترك والتعاون على المستوى الميداني.

ومن مسؤوليتنا وواجبنا أن نضمن أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها من الوفاء بولايتهم في أمان وأمن. ونؤكد أيضاً ضرورة التنفيذ الكامل للقرار 2474 (2019)، فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين، ونؤيد بشكل كامل عمل الهيئات، ومنها الأمم المتحدة، من خلال إنشاء لجان معنية بالمفقودين.

ومن المهم بنفس القدر تسليط الضوء على المساهمة القيمة والقيادة الأساسية للنساء – بما في ذلك الصحفيات – في أوقات الأزمات وحمايتهن من العنف الجنساني. ويجب أن يؤدي الصحفيون واجباتهم بأمان وكرامة. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار 2222 (2015) بشأن حماية الصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بوسائط الإعلام في النزاعات المسلحة، بينما تحل في العام المقبل الذكرى السنوية العشرون لاتخاذ القرار 1738 (2006) بشأن الاعتداءات على الصحفيين في النزاعات المسلحة، الذي اشتركت فرنسا واليونان في صياغته. وفي النزاعات المسلحة الحديثة، يصبح الصحفيون عادةً هدفاً للحرب الهجينة، وهم لا يواجهون العنف فحسب، بل أيضا حملات التضليل الإعلامي وخطاب الكراهية التي تقوض مصداقيتهم. وتشكل هذه الممارسة دعاية مضادة. ومن الأهمية بمكان إيجاد طرق فعالة لمواجهة السرديات الضارة ونشر معلومات موثوقة ودقيقة. وفي هذا الصدد، نولي أهمية كبيرة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة بطريقة تكفل الاستفادة من إمكاناتها في جمع المعلومات وتحليلها لاستباق الأضرار المدنية وتجنبها.

أود أن أختتم بياني بالعودة إلى حيث بدأت. وأود أن أشير بشكل خاص إلى الأطفال. إن الحالة الراهنة في غزة، تلك الكارثة الإنسانية، تضعنا وجهاً لوجه أمام مسؤولياتنا. ويجب أن نوضح بجلاء اليوم، في سياق مجلس الأمن، هذا المحفل الأنسب، أنه ينبغي ألا تحرم الحرب والعنف والدعاية أبدا طفلاً من حقه في أن ينمو – أن ينمو بصحة جيدة وكله أمل. ولذلك، فمن الواضح أن واجبنا الجماعي هو الدفاع عن الأطفال بكل الطرق الممكنة.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يجب أن نطلب ما هو واضح في السياق المؤسسي لمجلس الأمن، أي التدفق الفوري والكامل ودون عوائق للمساعدات الإنسانية على نطاق واسع إلى جميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك الغذاء والأدوية واللوازم الأساسية، إلى جانب الالتزام بوقف مستدام لإطلاق النار والإفراج الفوري عن جميع الرهائن. ولهذا السبب، فإن اليونان ستغتنم، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، فرصة الجلسة الشهرية بشأن الشرق الأوسط، التي ستُعقد في 28 أيار/مايو على أقصى تقدير، للتركيز على الحالة الإنسانية الطارئة في غزة.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة غابريتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المديرة التنفيذية بحوث ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما. وأتوجه بالشكر الجزيل أيضاً إلى السيدة سبولياريتش إيغر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيدة سويريبتو على رسالتيهما الهامتين.

يرسم التقرير الأخير للأمين العام (S/2025/271) مرة أخرى صورة قاتمة لحماية المدنيين. ومع تسجيل أعداد قياسية جديدة من المدنيين المتضررين من النزاعات، لا تزال الاتجاهات مثيرة للقلق، لا سيما في غزة والسودان وأوكرانيا وميانمار، على سبيل المثال لا الحصر.

لقد صُدم العالم مرة أخرى بصور الجوع الواردة من غزة. وتتسبب الحرب في معاناة شديدة لجميع المدنيين. غير أن بعضهم معرضون للخطر بصفة خاصة. ويجب أن نؤكد على أوجه الضعف الخاصة بالأطفال والنساء وكبار السن. فالأطفال يتضررون بصفة خاصة من النزاعات المسلحة. ويتعرض صغار السن في مجتمعنا بشكل خاص لخطر الموت أو الضرر الدائم على صحتهم العقلية أو البدنية. ويجب بذل كل ما في وسعنا لحمايتهم من أهوال الحرب. وبهذه الطريقة فقط سيتمكنون يوما ما من بناء مجتمع قادر على الصمود.

كما أن الحرب تلحق بالنساء خسائر فادحة بصفة خاصة. وإضافة إلى كونهن العمود الفقري لأسرهن ومجتمعاتهن المحلية، فإنهن أكثر عرضة لخطر استهدافهن بالعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاغتصاب والزواج القسري. والأمر شنيع بشكل خاص عندما تكون هذه الأفعال منهجية وتستخدم كأساليب حرب. واليوم أود أيضا أن أركز بوجه خاص على كبار السن. فعلى الرغم من شيخوخة السكان على مستوى العالم، فإن الأثر الشديد للنزاعات المسلحة على كبار السن، الذي يُتجاهل في كثير من الأحيان، يستدعي اهتمامنا العاجل. ونرى جدوى في أن يدرس المجلس التحديات المحددة التي يواجهها كبار السن في النزاعات المسلحة، بما في ذلك المسنات.

لقد نشأت قواعد الحرب المعاصرة منذ أكثر من 150 عاما. لكن، على الرغم من كل الدروس المؤسفة على مر التاريخ وعلى الرغم من الالتزامات والتعهدات القانونية الواضحة، لا تزال أطراف النزاع تنتهك هذه القواعد انتهاكا صارخا وعلنيا وبتواتر أكبر. ومما يثير القلق بصورة خاصة أن المدنيين يُستهدفون عمدا من أجل تحقيق أهداف سياسية وعسكرية من خلال التسبب في أكبر قدر ممكن من المعاناة للمدنيين وسقوط أكبر عدد ممكن من الضحايا. فكيف يكون ذلك إنسانيا؟

غير أن القانون الدولي الإنساني يتجاوز حظر استهداف المدنيين. ويشمل مسألة توفير الخدمات الأساسية للسكان المدنيين. كما يحظر على الأطراف مهاجمة أو تدمير الأعيان المدنية والبنية التحتية الحيوية والضرورية لبقاء الإنسان، بما في ذلك منشآت وإمدادات مياه الشرب. إلا أن ذلك لا يزال يحدث في النزاعات حول العالم، بما في ذلك النزاع في أوكرانيا، حيث تُستهدف البنية التحتية المدنية عمدا.

وبالنسبة إلى سلوفينيا، فإن أحد أشد الشواغل إلحاحا في حالات النزاع هو حماية البنية التحتية للمياه والصرف الصحي. فالأضرار التي تلحق بهذه النظم – سواء كانت متعمدة أو عرضية – لها عواقب مدمرة طويلة الأجل وبعيدة المدى على السكان المدنيين، بما فيها عواقب على إنتاج الغذاء. وفي غزة والسودان وأماكن أخرى، نشهد كيف أن تدمير البنية التحتية للمياه يؤدي إلى مستويات مقلقة من العطش والتجفاف وانتشار الأمراض وتعطيل خدمات الرعاية الصحية وفي نهاية المطاف إلى وفيات يمكن تفاديها. وستظل سلوفينيا ملتزمة بهذه المسألة، بسبل منها التحالف العالمي لحماية المياه من النزاعات المسلحة وباعتبارها جهة التنسيق المعنية بالجوع والنزاعات، إلى جانب غيانا، في مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بـ ”المبادرة العالمية الرامية إلى تحفيز الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني“ التي أطلقتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي تتصدى للتجاهل المستمر والواسع النطاق للقانون الدولي الإنساني.

ودعا الأمين العام إلى اتباع نهج أكثر شمولا لحماية المدنيين. ونتفق تماما مع عرضه للشروط العملية. وبالنسبة إلى سلوفينيا، يعني ذلك استحضار قواعد حقوق الإنسان ومعاييرها باستمرار. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والعمل على توفير الحماية الكاملة للمدنيين مسعى تعاوني. ويجب تحويل التزامنا الجماعي إلى إجراءات ملموسة. فالمدنيون المتضررون من النزاعات المسلحة يعتمدون عليها.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أعرب عن خالص تقديرنا للرئاسة اليونانية على عقد هذه الجلسة المفيدة جدا. ونعرب عن تقديرنا للسيد توم فليتشر، والسيدة سيما بحوث، والسيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، والسيدة جانتي سويريبتو على إحاطاتهم القيمة جدا.

إن حماية المدنيين في النزاع المسلح تظل مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي الإنساني. إلا أننا نشهد اليوم زيادة مثيرة للقلق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني، حيث يتحمل المدنيون الأبرياء وطأة الحرب غير المشروعة. ومن المحزن أنه في العديد من السياقات – لا سيما في غزة – تحول احترام القانون الدولي الإنساني إلى شعار فارغ. وفي ظل الإفلات من العقاب، تتجاهل أطراف النزاع التزاماتها القانونية بإهمال شبه تام. والأرقام غنية عن البيان: ففي عام 2024 وحده، سجلت الأمم المتحدة وفاة أكثر من 000 36 من المدنيين في 14 نزاعا مسلحا، معظمهم في غزة.

وليست حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والصحفيين والإعلاميين وتعزيز آليات المساءلة ليست مُثلا مجردة – بل هي ركائز مسؤوليتنا القانونية والأخلاقية المشتركة كمجلس أمن. ويجب أن نتخذ إجراءات حازمة للحفاظ عليها.

وفي عام 2024، لم يكن انهيار القانون الدولي الإنساني أكمل أو أشد فتكا مما كان عليه في غزة.

أولا، في غزة، دُمرت البنية التحتية المدنية بشكل منهجي. وبحلول نهاية العام الماضي، كان حوالي 70 في المائة من جميع المباني في غزة قد تضررت أو سُويت بالأرض. واستمر انقطاع الكهرباء طوال العام.

ثانيا، في غزة، أصبح التهجير القسري أمرا طبيعيا. فقد اقتُلع مليونا شخص – أي ما يقرب من 90 في المائة من سكان غزة – من ديارهم أجبر جميعهم تقريبا على النزوح قسرا عدة مرات.

ثالثا، في غزة، يُستخدم التجويع سلاحا. وواجه 86 في المائة من السكان مستويات حرجة من انعدام الأمن الغذائي.

رابعاً، لقد طُمس الحياد الطبي في غزة، حيث سُجل أكثر من 300 هجوم على المرافق الصحية في غزة. وتوقف 20 من أصل 36 مستشفى و 86 مركزاً للرعاية الصحية عن العمل.

خامساً، لقد دُمر التعليم في غزة. ولقي 000 12 من تلاميذ المدارس و 500 معلم حتفهم. وتضرر 88 في المائة من المباني المدرسية. وفقد جيل كامل من الأطفال الفلسطينيين عاماً دراسياً كاملاً في عام 2024.

سادساً، في غزة، الصحافة تحت النار. فقد قُتل 20 صحفياً ومُنعت وسائل الإعلام الدولية من الوصول ولا تزال ممنوعة، مما أدى ليس إلى قتل الناس فحسب، ولكن أيضاً إلى قتل الحقيقة.

سابعاً، في غزة، تحول العاملون في المجال الإنساني إلى أهداف. وكان عام 2024 هو العام الأكثر دموية على الإطلاق في العالم، حيث قُتل أكثر من 200 من أصل 360 من العاملين في المجال الإنساني في غزة وحدها.

إن هذه الحالة غير مقبولة ولم يعد بإمكان المجلس أن يبقى صامتاً وخاملاً. ويجب علينا أن نتحمل مسؤولياتنا وأن نفي بولايتنا بصفتنا أعضاء في المجلس بصون السلام والأمن الدوليين.

ويجب أن نتصرف دون تأخير.

وتعتزم الجزائر، بدعم من مجموعة الدول العربية، تعميم مشروع نص موجز جدا يركز على الحالة الإنسانية في غزة وعلى إيصال المساعدات الإنسانية وتوزيعها في جميع أنحاء القطاع. ونعول على تأييد الجميع له وعلى روح التوافق في هذا المسعى الهام. وسنستخدم صياغة نأمل ألا توحد أعضاء المجلس فحسب، بل البشرية جمعاء.

كفى قتلاً وكفى معاناة للشعب الفلسطيني.

إن عدم توفير الحماية للمدنيين ليس نتيجة لغياب القواعد، بل إنه فشل في الإرادة. فالقواعد موجودة. وما ينقصنا هو الإرادة السياسية والشجاعة السياسية لتطبيقها.

ويجب أن نعيد التأكيد بشكل جماعي على أن القانون الدولي الإنساني غير قابل للتفاوض. فهو الدرع الأخير للأبرياء وسط أهوال الحرب. ونحن مدينون للضحايا بضمان الالتزام بهذه القواعد. وجميع الضحايا يستحقون العدالة ويستحقون المساءلة. ويجب ألا يكون احترام القانون الدولي الإنساني هو الاستثناء، بل يجب أن يكون القاعدة. ولا مكان للمعايير المزدوجة. وما من أحد فوق القانون.

فلنرتق إلى مستوى هذه المسؤولية.

السيد سون لاي (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر معالي وزير الخارجية يرابيتريتيس على ترؤسه المناقشة المفتوحة اليوم. وأشكر وكيلة الأمين العام فليتشر والمديرة التنفيذية بحوث والسيدة سبولياريتش والسيدة سويريبتو على الإحاطات التي قدموها.

شهدت السنوات الأخيرة تصاعد التوترات على المستوى الدولي وتكرار اندلاع النزاعات والاضطرابات. ويشير تقرير الأمين العام (S/2025/271) إلى أن هناك أكثر من 120 نزاعاً مسلحاً مستمراً في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى نزوح 122,6 مليون شخص قسراً، بينما يواجه أكثر من 280 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد. وخلال العام المنقضي وحده، قُتل أكثر من 360 من العاملين في المجال الإنساني وأكثر من 870 من العاملين في المجال الطبي في النزاعات. ووراء هذه الأرقام هناك عدد لا يحصى من المدنيين العالقين في مرمى النيران والذين يتأرجحون بين الحياة والموت وأسر لا حصر لها تفرق شملها وفُصلت عن أحبائها. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ، بشعور متزايد بالإلحاح، إجراءات أقوى لحماية المدنيين. وأود أن أشدد على النقاط التالية:

أولاً، يجب أن نسعى جاهدين للقضاء على النزاعات المسلحة. فما دامت النزاعات مستمرة، ستظل السلامة الأساسية للمدنيين بعيدة المنال. ويجب على جميع أطراف النزاعات الالتزام بتسوية المنازعات من خلال الحوار والتفاوض والعمل من أجل التعجيل باستعادة السلام والأمن. وينبغي للدول التمسك برؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام؛ والالتزام بمبدأ الأمن غير القابل للتجزئة؛ وبناء هيكل أمني متوازن وفعال ومستدام بشكل مشترك. وينبغي لمجلس الأمن، بوصفه الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يشجع على وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين من ويلات الحرب. وفي غزة، تُزهق أرواح الأبرياء كل يوم. وتحقيق وقف إطلاق النار وإنقاذ الأرواح أولوية ملحة لا تحتمل أي تأخير. ونحث إسرائيل على الوقف الفوري لهجومها العسكري واستعادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل. وتولي الصين أهمية كبيرة لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وإساءة استخدامها، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة تلك الآفة. وقد أدى التدفق المستمر للأسلحة غير القانونية إلى تأجيج عنف العصابات المتفشي في هايتي. وينبغي لبلد بعينه أن ينفذ بصرامة حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على هايتي.

ثانياً، يجب التقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني. ويجب عدم استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية في العمليات العسكرية ويجب ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. ويجب عدم تسييس المساعدات الإنسانية وعدم استخدام الإمدادات الأساسية، مثل الغذاء والدواء، كسلاح. إن هذه المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني معترف بها على نطاق واسع، ومع ذلك فإنه يجري خرقها وانتهاكها مراراً في النزاعات. والامتثال للقانون الدولي الإنساني واجب ملزم لجميع الأطراف، وليس خياراً. وستؤدي أي معايير مزدوجة أو تطبيق انتقائي إلى تآكل أساس سيادة القانون الدولي، مما سيشجع على ارتكاب المزيد من الانتهاكات. ويستحق حق المرأة والطفل في الحياة والصحة اهتماماً خاصاً وحماية ذات أولوية. يشكل سوء استخدام التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي واحتمال استخدامها

كسلاح مخاطر جسيمة. وينبغي للبلدان اعتماد نهج حكيم ومسؤول في التطوير العسكري واستخدام الذكاء الاصطناعي وضمان السيطرة البشرية على منظومات الأسلحة هذه في جميع الأوقات.

اشتركت الصين مع الأردن والبرازيل وجنوب أفريقيا وكازاخستان وفرنسا واللجنة الدولية للصليب الأحمر في إطلاق مبادرة عالمية بشأن القانون الدولي الإنساني، بهدف تحفيز الالتزام السياسي للمجتمع الدولي بالقانون الدولي الإنساني. وانضمت أكثر من 70 دولة إلى هذه المبادرة. ونحن ندعو المزيد من الدول إلى أن تحذو حذوها وأن تعمل معاً لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذه.

ثالثاً، من الضروري بناء قدرات الحوكمة في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. وعند الاستجابة للنزاعات، ينبغي على المجتمع الدولي ألا يكتفي بمعالجة الأولويات الفورية، بل يجب أن يركز أيضاً على الاحتياجات في الأجل الطويل، وتقديم الدعم المستهدف لمساعدة البلدان المتضررة على تعزيز قدرتها على حماية المدنيين. يعد الفقر والتخلف من الأسباب الجذرية للنزاع والعقبات الرئيسية أمام حله. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة المساعدة الإنمائية للبلدان المتضررة من النزاعات، وتعليمها كيفية الصيد، إذا جاز التعبير. يشمل ذلك دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز فرص العمل والقضاء على الفقر وتحسين سبل العيش، لا سيما كسر حلقة الفقر بين الأجيال، من أجل القضاء التدريجي على التربة الخصبة للنزاع والعنف. وينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تنظر أيضاً في إدماج بناء قدرات البلدان المعنية في استراتيجياتها الانتقالية في وقت مبكر، من أجل تهيئة ظروف الانسحاب التدريجي لعمليات حفظ السلام.

رابعاً، يجب توسيع نطاق المساعدة الإنسانية. جلبت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى بصيص أمل للمدنيين الذين يعانون من الجوع والمرض والنزوح. ومع ذلك، ومنذ بداية هذا العام، تم تقليص العمليات الإنسانية بشكل كبير، لا بسبب تحسن الأوضاع أو تراجع الاحتياجات، ولكن بسبب التخفيضات الحادة في التمويل. ويواجه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حالياً فجوة تمويلية تبلغ 60 بليون دولار، كما تعاني وكالات مثل برنامج الأغذية العالمي واليونيسف من عجز مالي خطير. وكما أشار الأمين العام، فإن خفض التمويل لن يؤدي إلا إلى تفاقم معاناة الناس العاديين الذين يعتمدون على المساعدات. وندعو المجتمع الدولي، وخاصة الجهات المانحة التقليدية، إلى زيادة دعمها وضمان حصول الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى على التمويل الكافي لتنفيذ عمليات الإغاثة.

تولي الصين أهمية كبيرة لمسألة حماية المدنيين وقد دأبت على تعزيز التسوية السياسية لقضايا المناطق المضطربة، وشاركت بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعملت في إطار التعاون بين بلدان الجنوب من أجل مساعدة البلدان النامية ذات الصلة على تعزيز قدرتها على الحوكمة. وتظل الصين ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي للتعجيل بتخليص العالم من النزاع وتحقيق السلام والاستقرار للجميع.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الوزير يرابيتريتيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة خلال رئاستكم لمجلس الأمن التي يدرك الجميع أهميتها. وأود أيضاً أن أشكر السيد فليتشر والسيدة سبولياريتش إيغر، والسيدة بحوث والسيدة سويريبتو على إحاطاتهم.

ومن إحاطاتهم، وكذلك من أحدث تقرير للأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2025/271)، يمكننا استخلاص استنتاج حاسم لا مفر منه: في عام 2024، أزهقت أرواح أكثر من 36 000 مدني في 14 نزاعاً كبيراً. فقد أصبحت أساليب الحرب أكثر قسوة، وتضاعفت انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وتزايد استهداف المدنيين بشكل ممنهج، بدءاً من النساء والأطفال. لا يمكن إسكات هذا الواقع؛ وتعرب فرنسا عن استيائها إزاء ذلك.

إننا نرفض الصمت والتقاعس أمام المأساة التي تتكشف في غزة. يواجه السكان انعدام الأمن الغذائي الشديد، وترفض الحكومة الإسرائيلية تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية والحيوية للسكان المدنيين. وفي السودان، أجبر النزاع المسلح 11 مليون مدني على النزوح من منازلهم. وتعاني النساء والفتيات السودانيات من العنف الجنسي الممنهج. إننا نرفض أن نكون غير مبالين بمعاناة المدنيين الأوكرانيين، الذين باتوا أهدافاً يومية متعمدة للقصف والعدوان الروسي. وندين العنف المرتكب ضد جميع المدنيين، سواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو بورما أو العديد من البلدان الأخرى التي مزقتها الحروب.

أولاً، تدعو فرنسا المجلس إلى الاضطلاع بمسؤوليته، بموجب الميثاق، في إنفاذ تطبيق القانون الدولي في جميع الأبعاد التي تساهم في حماية المدنيين، أي القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والعدالة الجنائية الدولية.

تتمثل مسؤوليتنا الفردية والجماعية كدول في احترام القانون الدولي الإنساني وضمان احترامه. ويجب على الدول أن تنضم إلى الصكوك القانونية الرئيسية في هذا المجال، ولا سيما البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف، وأن تدرج أحكامها في تشريعاتها الوطنية ومذاهبها العسكرية. ومن واجب الدول احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يكمل القانون الدولي الإنساني. تؤدي حماية الحقوق الأساسية للمواطنين في أوقات السلم إلى احترام حقوق السكان المدنيين في أوقات الحرب.

إن مكافحة الإفلات من العقاب، استناداً إلى تطبيق القانون الجنائي الدولي، يضمن إنفاذه بفعالية. ويجب على المجلس أن يدعم الآليات القائمة، وفي مقدمتها المحكمة الجنائية الدولية، ويجب أن يشجع الدول على ممارسة ولايتها القضائية الجنائية، بما في ذلك في إطار الولاية القضائية العالمية. وستضطلع فرنسا بدورها الكامل في ذلك الجهد. أدانت المحاكم الفرنسية مؤخراً ثلاثة مسؤولين سوريين سابقين بالتورط في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتنظر محكمة الجنايات في باريس حالياً في محاكمة المتحدث السابق والزعيم المزعوم لجماعة جيش الإسلام المتمردة المسلحة.

ثانياً، هذا الإطار القانوني هو الذي يوجه عمل المجلس ذاته، وهو المسؤول عن وضع حماية المدنيين في صميم قراراته.

وعلى الصعيد الإنساني، تقع على عاتق المجلس مسؤولية ضمان قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على الوصول إلى السكان وتنفيذ مهمتها بأمان ودون عوائق في كل مكان وفي جميع الأوقات. أما على الصعيد الأمني، فمن الضروري أن تتوافر لعمليات حفظ السلام الموارد الكافية لحماية المدنيين وحرية العمل اللازمة

للقيام بذلك. يجب أن يؤدي عنصر الشرطة، على وجه الخصوص، دوره المنوط به. وهذا يتطلب ولايات واضحة ومتماسكة تتكيف مع واقع الحال.

كما تذكر فرنسا أن الصحفيين العاملين في مناطق النزاع المسلح هم من المدنيين. وعلى هذا النحو، يجب احترامهم وحمايتهم، وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقرار 2222 (2015) الذي تم اتخاذه قبل 10 سنوات.

وكما شجعنا الأمين العام، فإننا نركز على التكنولوجيات الجديدة وتأثيرها على سير الأعمال العدائية. وهذا جانب مهم تم تسليط الضوء عليه في تقرير الأمين العام الأخير. ويجب على المجلس أن يشجع المبادرات الرامية إلى السيطرة على استخدام هذه التقنيات، بما في ذلك ما يتعلق بالتضليل الإعلامي، الذي له تأثير كبير على المدنيين.

وتماشياً مع التزاماتها، تتخذ فرنسا الإجراءات اللازمة. وأطلقنا بالتعاون مع خمس دول أخرى واللجنة الدولية للصليب الأحمر مبادرة سياسية لتعزيز القانون الدولي الإنساني، وهو ما أشار إليه الكثيرون اليوم. وفي 29 نيسان/أبريل، قام وزير خارجية فرنسا، إلى جانب الرئيسة سبولياريتش إيغر، بجمع أصحاب المصلحة الرئيسيين للنهوض بهذه المبادرة.

في الختام، إن حماية المدنيين ليست إعلان نوايا: فهي توجه كل قرار من قراراتنا. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية إيجاد حلول سياسية تضمن تلك الحماية. وتشهد البلدان التسعون المشاركة في هذا النقاش على الشعور المشترك بالحاجة الملحة. إن إنسانيتنا ومسؤوليتنا الجماعية ومصداقيتنا على المحك.

السيدة كالكو (فنلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة جداً. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام فليتشر، والمديرة التنفيذية بحوث، ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر سبولياريتش إيغر، والسيدة سويريبتو، المديرة التنفيذية لمنظمة أنقذوا الأطفال، الولايات المتحدة، على إحاطاتهم الواضحة والواقعية التي ينبغي أن تكون بحق جرس إنذار لنا جميعاً.

في عام 2025، يجد المدنيون في النزاعات أنفسهم على مفترق طرق بين الإفلات من العقاب غير الخاضع للرقابة والتكنولوجيات سريعة الحركة وتراجع الاهتمام العالمي. وقد أدى انتشار النزاعات والكوارث المناخية والجوع والصدمات الاقتصادية إلى تفاقم العنف، في حين أن التخفيضات في التمويل حدّت بشدة من قدرة النظام الإنساني على الاستجابة في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إليه.

فمن هايتي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن أوكرانيا إلى ميانمار، أدى الإفلات من العقاب الذي طال أمده بشأن انتهاكات القانون الدولي إلى تآكل نظام العمل الإنساني والحماية الذي تم بناؤه مع تأسيس الأمم المتحدة، وهو ما أشار إليه العديد من مقدمي الإحاطات لنا هنا اليوم.

ومن الواضح أن القيم المتعددة الأطراف تتعرض لضغوط. فالمعلومات المضللة تغير توصيف الضحايا وتقدمهم في ثياب الجناة وتقدم الجناة في ثياب الضحايا. وفي الوقت نفسه، فإن الأسلحة الرخيصة والقوية في الوقت نفسه تُخفض عتبة العنف وتُستخدم لقمع المعارضة والاحتجاج في جميع أنحاء العالم.

ببساطة، لقد دفع الإفلات من العقاب نظامنا – النظام الذي عملنا بجد وبشكل جماعي لتأسيسه وتمتينه على مدى الثمانين عامًا الماضية – إلى نقطة الانهيار.

ونرى العواقب المباشرة لذلك في غزة. فبعد 19 شهراً من الدمار والآن 11 أسبوعًا من الحصار الإنساني الكامل، يواجه أكثر من مليوني شخص خطر المجاعة بصورة حادة. كما تُنحى المبادئ الإنسانية جانبا من أجل إفساح المجال لخصخصة المساعدات وعسكرتها والحرمان منها.

وتكرر الدنمارك دعوتها لإسرائيل إلى السماح باستئناف إدخال المساعدات إلى غزة بشكل كامل وعلى الفور. ويجب على إسرائيل تمكين الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من العمل وفقًا لمبادئ العمل الإنساني.

وفي السودان، يتكشف نمط مماثل في حرب لها آثار مدمرة على ملايين المدنيين، بما في ذلك انتشار أعمال العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات على نطاق واسع. وترفض أطراف النزاع التحذيرات التي تم التحقق منها بشأن المجاعة بينما يستمر تدفق الأسلحة والأموال والمقاتلين عبر الحدود. ويعلن الرعاة الخارجيون البراءة، حتى في الوقت الذي يتضور فيه المدنيون جوعاً. وتؤدي العوائق البيروقراطية والإدارية إلى إبطاء أي استجابة ذات مغزى وغالباً ما تعيقها. وفي أوكرانيا، لم يقع المدنيون في مرمى النيران فحسب، بل أصبحوا هم أنفسهم أهدافًا. فما تسمى بالضربات المزدوجة تستهدف بشكل متعمد العاملين في المجال الإنساني وعمال الإنقاذ الذين يحاولون تخليص الناجين المحاصرين تحت الأنقاض.

وإذا أردنا أن نعكس هذا المسار ونحول دون وصول نظامنا متعدد الأطراف إلى نقطة اللاعودة، يجب علينا العودة إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني والانخراط في بناء السلام وضمان المساءلة. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، لا يمكن أن يكون العمل الإنساني بديلاً عن التسوية السياسية الهادفة والشاملة للجميع وجهود بناء السلام. وإذا لم يعمل المجلس من أجل معالجة الأسباب الجذرية للحرب، سيبقى ملايين المدنيين في خطر. ومن عمليات السلام إلى المساعي الحميدة للأمين العام، لدينا الأدوات اللازمة للوساطة بين الأطراف والتأثير عليها، مما يضمن حماية أكبر بكثير للمدنيين المحاصرين في النزاعات في جميع أنحاء العالم. ولدينا بشكل جماعي القدرة على إنقاذ الأرواح إذا ما توفرت الإرادة السياسية اللازمة لدعم الجهود المبذولة للقيام بذلك.

ثانيا، تتطلب الأسلحة ذاتية التشغيل وتلك المدعومة بالذكاء الاصطناعي إشرافاً بشرياً وتحكماً بشرياً في اتخاذ القرار. فلا يمكن تفويض المسؤولية والمساءلة إلى الآلات. ويجب أن نضمن أن يكون تطوير واستخدام الأسلحة ذاتية التشغيل متوافقاً تماماً مع القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبدأ التمييز.

ثالثا، إن آليات المساءلة مُصممة للاستخدام وليس للعرض فحسب. وبينما تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من الفظائع، فإن المجتمع الدولي – والمجلس – يتحملان أيضاً مسؤولية جماعية عن حماية السكان من هذه الجرائم. ويجب تطبيق القانون الدولي بشكل متسق ويجب محاسبة أولئك الذين يستهدفون المدنيين أو قوافل الإغاثة أو عمال الإغاثة أو المرافق الصحية أو الصحفيين.

إن استمرار الإفلات من العقاب يشكل دافعا لارتكاب فظائع جديدة. ويجب أن نضمن محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لقانون النزاعات المسلحة. وعندما تتعثر الأنظمة الوطنية، يجب أن تتدخل العمليات الدولية، والعكس صحيح. ولن يردع الجرائم في المستقبل سوى وجود نظام للمساءلة يمكن التنبؤ به ويجري تنفيذه. وإذا فشلنا على هذه الجبهات، فإن فشلنا سيعطي الضوء الأخضر لأولئك الذين يقصفون المستشفيات ويجندون الأطفال ويرتكبون أعمال العنف الجنسي والجنساني ويستخدمون الجوع كسلاح. وعلى الرغم من أن نظامنا المتعدد الأطراف قد يكون معطلاً، فإنه لم ينته بالتأكيد. ويظل بناء مستقبل أقوى وقائم على التعاون بقدر أكبر أمرا بأيدينا.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فليتشر والرئيسة سبولياريتش إيغر والمديرة التنفيذية بحوث والرئيسة سويريبتو على إحاطاتهم الشاملة.

على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، اتخذ مجلس الأمن قرارات تاريخية فيما يتعلق بحماية المدنيين، مما أدى إلى إنشاء وتعزيز الإطار المعياري للقانون الدولي الإنساني. غير أنه وعلى الرغم من هذا الأساس، ما زلنا نشهد تجاهلا واسع النطاق له.

فخلال عام 2024 وحده، سُجلت أكثر من 36 000 حالة وفاة بين المدنيين في 14 نزاعًا مسلحًا. وفي غزة، تضرر أو دُمر ما يقرب من 70 في المائة من جميع المباني، بما في ذلك 92 في المائة من المباني السكنية. وفي السودان، أصبح قرابة ربع السكان نازحين داخلياً، مما يجعل أزمة النزوح تلك الأكبر التي يتم تسجيلها على الإطلاق. وتدفعنا هذه الأرقام الخطيرة إلى تحديد وسائل أكثر فعالية لحماية المدنيين في خضم أخطر التحديات الراهنة المتعددة الأوجه بشكل كبير جدا. وأود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية في هذا الصدد:

أولا، يجب على المجلس أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز ضرورة توفير حماية مخصصة للفئات الضعيفة، لا سيما النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وبينما تنص اتفاقيات جنيف ومعاهدات حقوق الإنسان على التزامات بتوفير حماية خاصة لتلك الفئات، إلا أن الواقع يروي قصة مختلفة. فعلى سبيل المثال، حدثت نسبة 70 في المائة تقريبا من الوفيات المؤكدة بين المدنيين في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في صفوف النساء والأطفال. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2025/271)، فإن الهجمات على المدارس في أوكرانيا والعديد من مناطق النزاع الأخرى أدت إلى إصابة الطلاب وتعطيل التعليم، مما أدى إلى انقطاع 52 مليون طفل عن الدراسة. وبالمثل، فإن السكان المهمشين أيضًا معرضون للحرمان الإنساني بشكل غير متناسب. ويجب على الدول الأعضاء إعادة تأكيد التزاماتها واتخاذ إجراءات ملموسة لضمان حصول الفئات الضعيفة على المساعدات الإنسانية والحماية بصورة منصفة. وينبغي للمجلس أيضاً أن يكفل تزويد عمليات حفظ السلام المكلفة بحماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، بالموارد الكافية ودعمها لتنفيذ ولاياتها بفعالية.

ثانيا، يجب أن نعزز تدابير حماية قوية للعاملين في المجال الإنساني والصحفيين الذين يؤدون أدواراً حاسمة في مناطق النزاع من خلال تقديم المساعدات المنقذة للحياة والشهادة على الانتهاكات. فعلى الرغم

من القرارين 1738 (2006) و 2730 (2024)، لا تزال الهجمات التي تستهدف العاملين في المجالين الإنساني والإعلامي مستمرة. وكما جاء في التقرير، قُتل أكثر من 360 عاملاً في المجال الإنساني في عام 2024 في 20 بلداً وسجلت اليونسكو مقتل 53 صحفيا في بلدان متأثرة بالنزاعات المسلحة. وقُتل أكثر من 200 عامل إغاثة و 20 صحفياً في غزة وحدها، وهي أعلى حصيلة من هذا القبيل تُسجل في أي نزاع منذ عقود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن احتجاز الحوثيين التعسفي والمطول لعاملين في المجال الإنساني وموظفين في الأمم المتحدة يقوض عمليات الإغاثة ويزيد من معاناة المدنيين. وتؤدي هذه الهجمات إلى تآكل الثقة وتقيد الوصول إلى المعلومات المنقذة للحياة وتعيق العمليات الإنسانية بشكل كبير. ويجب بذل جهود محددة الأهداف لمواجهة حملات التضليل الضارة التي تُعرض العاملين في المجالين الإنساني والإعلامي للخطر. وبالمثل، يجب على المجلس ضمان تقديم الجناة إلى العدالة، كما هو منصوص عليه بوضوح في قراراته.

ثالثا، يجب على المجلس اتخاذ خطوات ملموسة للحد من استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. فقد نجمت الإصابات واسعة النطاق بين المدنيين في الآونة الأخيرة بشكل مباشر وغير مباشر عن استخدام الأسلحة المتفجرة في مناطق حضرية. ففي غزة، يُقتل العشرات من الفلسطينيين يوميا حيث تستهدف غارات جوية مكثفة البنية التحتية المدنية مثل المستشفيات والمدارس. وفي بورتسودان، تستهدف هجمات الطائرات المسيرة مرافق المياه والمستشفيات، مما أدى إلى معاناة السكان من نقص حاد في الغذاء والدواء وزيادة مخاطر إصابتهم بالأمراض.

ويجب على جميع الأطراف في النزاعات المسلحة، حسب الاقتضاء، الامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وفقاً لمبدأي التمييز والتناسب. يجب دمج هذا الفهم بشكل منهجي في قواعد الاشتباك والتدريب العسكري والتخطيط العملياتي. كما أن جمهورية كوريا، بوصفها دولة مشاركة، تشجع جميع الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

ختاماً، يجب أن نضع في اعتبارنا أن كل نقاش حول حماية المدنيين يرتكز على ضرورة واحدة: الامتثال للقانون الدولي الإنساني أمر غير قابل للتفاوض. والإفلات من العقاب على انتهاكه لا يؤدي إلا إلى تمهيد الطريق أمام الجناة للاستمرار في ارتكاب الجرائم البشعة. في هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا للمحكمة الجنائية الدولية في جهودها الرامية إلى تحقيق العدالة في أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فليتشر، والمديرة التنفيذية بحوث، ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر سبولياريتش إيغر، ورئيسة منظمة أنقذوا الأطفال سويريبتو على إحاطاتهم الرصينة اليوم.

يعطي تقرير الأمين العام (S/2025/271) صورة مروعة لفشلنا الجماعي في حماية المدنيين حول العالم. فقد عادت المجاعة إلى السودان. وقُتل الآلاف من النساء والأطفال في غزة، ولا يزال الرهائن محتجزين لدى حماس في أعقاب الهجمات المروعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ولا تزال

البنية التحتية المدنية مستهدفة في أوكرانيا. ما من حاجة أن يكون الأمر على هذا النحو. فمجلس الأمن والمجتمع الدولي يملكان الأدوات اللازمة لحماية المدنيين. ولدينا واجب عاجل لاستخدامها.

وسأركز على ثلاث نقاط.

أولاً، سمعنا في الأيام الأخيرة روايات مقنعة من كبار مسؤولي الأمم المتحدة عن الفجوات بين التزامات أطراف النزاع بموجب القانون الدولي الإنساني وتنفيذها. هذه الثغرات هي المكان الذي ينشأ فيه الضرر الذي يلحق بالمدنيين كل يوم في النزاعات المدرجة على جدول أعمال المجلس. ولكنها أيضاً المكان الذي يتم فيه وضع سوابق خطيرة قد تؤدي إلى تعزيز الإفلات من العقاب. وينبغي على المجلس أن يستخدم الأدوات المتاحة له للضغط على جميع أطراف النزاع للامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبق. يجب أن تتوقف الهجمات العشوائية والهجمات المباشرة على المدنيين والبنية التحتية المدنية. كما يجب وضع حد للإفلات من العقاب. وستواصل المملكة المتحدة الوقوف إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها محكمة الملاذ الأخير للنظر في أخطر الجرائم التي تثير قلقاً دولياً.

ثانياً، كما سمعنا، كان عام 2024 أكثر الأعوام دموية على الإطلاق بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار 2730 (2024) بشأن حماية العاملين في المجال الإنساني والمباني والأصول الإنسانية، ونؤكد على الأهمية الحيوية لضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق.

ثالثاً، يجب علينا أن نضمن أن تتمكن الأمم المتحدة من القيام بدورها الحاسم في دعم حماية المدنيين، لا سيما من خلال عمليات السلام. ويجب أن يكون حفظة السلام مدربين ومجهزين بشكل صحيح للوفاء بولايات الحماية، ويجب أن تحترم أطراف النزاع هذه الولايات.

تتخذ المملكة المتحدة خطوات عملية للنهوض بحماية المدنيين، بما في ذلك من خلال المبادرة العالمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لحفز الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الشهر، نشرنا دليل الممارسين لدعم الامتثال للقانون الدولي الإنساني ومعالجة النزاعات والجوع على نحو أفضل.

ختاماً، تظل المملكة المتحدة ملتزمة تماماً بالعمل مع الشركاء، بما في ذلك في المجلس، للوفاء بالتزاماتنا المشتركة بحماية المدنيين ووضع حد للإفلات من العقاب.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام توم فليتشر ووكيلة الأمين العام سيما بحوث على إحاطتيهما الشاملتين، وأرحب بإسهامات السيدة سبولياريتش إيغر والسيدة سويريبتو. كما نرحب بتقرير الأمين العام عن حماية المدنيين (S/2025/271) والتوصيات الواردة فيه.

يجب أن تظل حماية المدنيين في صميم جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلام والأمن العالميين. واليوم، لا تزال العواقب المدمرة للنزاعات المسلحة تلحق خسائر فادحة بالمدنيين في جميع أنحاء العالم من خلال تدمير البنية التحتية الضرورية لبقائهم على قيد الحياة، مما يؤدي إلى نزوح واسع النطاق، ويؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي أو تفاقمه، ويجعلهم عرضة للعنف الجنسي والموت والإصابة. تتفاقم هذه العواقب

الوخيمة بسبب تأثير تغير المناخ والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى المزعزعة للاستقرار التي هي من أعراض مناطق النزاع.

ويذكر تقرير الأمين العام أن الأمم المتحدة سجلت في عام 2024 مقتل أكثر من 000 36 مدني في 14 نزاعاً مسلحاً. إن الاستهداف المتعمّد للمدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والإعلاميون، إلى جانب الطبيعة المتطورة للحرب، يستلزم رداً جماعياً يستند إلى القانون الدولي ويتجلى في إرادة سياسية حازمة. على مر السنين، كان هناك العديد من منتجات المجلس وغيرها من الصكوك التي تشكل إطاراً قوياً لمعالجة القضايا المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وهي تشمل القرارات 1265 (1999) و 2286 (2016) و 2417 (2018) و 2474 (2019) و 2573 (2021) و 2730 (2024).

إلا أن تنفيذ هذه القرارات لم يتم في معظمه سوى من خلال خرقها في ظل استمرار تعطل حياة المدنيين وسبل عيشهم، حيث تتحمل النساء والأطفال العبء الأكبر. إن الأرقام مذهلة. ففي غزة، قُتل أكثر من 000 53 فلسطيني جراء الغارات الإسرائيلية ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وأيار/مايو 2025، معظمهم من النساء والأطفال. وقُتل أكثر من 400 عامل إغاثة في غزة وحدها، وهو أعلى رقم في نزاع واحد. هذه الفظائع كلها تنتهك القانون الدولي. ومنذ بداية النزاع في السودان قبل عامين، نزح 10,5 مليون شخص، ويواجه حوالي 25 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد. في أوكرانيا، قُتل أكثر من 000 13 مدني منذ شباط/فبراير 2022. وأبلغت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن ارتفاع تدريجي في عدد الضحايا المدنيين كل شهر هذا العام.

وما أشرت إلا إلى عدد قليل من الفظائع التي نتجت عن العديد من النزاعات في جميع أنحاء العالم، ولكن القائمة تطول. إن الفشل في حماية المدنيين في النزاعات المسلحة يقوض أساس السلام والأمن. وتتطلب حمايتهم الكاملة نهجاً شاملاً. في هذا الصدد، أسلط الضوء على النقاط الأربع التالية.

أولاً، يجب أن يكون هناك التزام صارم بالقانون الدولي وبشكل أكثر تحديداً بالقانون الدولي الإنساني، الذي يهدف إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ويجب ألا يتم تفسيره أو تطبيقه على نحو غير موضوعي أو التعامل معه كقائمة انتقائية نختار منها ما يناسبنا. تتحمل جميع أطراف النزاع المسؤولية الرئيسية عن ضمان حماية المدنيين، كلما وحيثما وقعت نزاعات مسلحة.

ثانياً، يجب أن تكون هناك مساءلة. ويجب أن نستخدم الأدوات المتاحة لنا لضمان محاسبة الجناة الذين يفشلون في حماية المدنيين أو يستهدفونهم، كخطوة ضرورية لردع الانتهاكات المستقبلية. وتؤيد غيانا الدعوة إلى إجراء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة وفعالة في انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وتدعو إلى تعزيز آليات المساءلة لتحقيق العدالة وإنفاذ سيادة القانون.

ثالثاً، يؤدي الاستخدام المتزايد لأدوات التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة في الحرب إلى تفاقم النزاع وعدم الاستقرار. ومن الأمور المدمرة بالقدر نفسه استخدام التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة هذه لاستهداف العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام، مما يعيق تنفيذ ولاياتها وحياة موظفيها. لذلك نشجع على الاستخدام المسؤول للمنصات الإعلامية من قبل الكيانات الرقمية وندعو إلى زيادة وصول

الجمهور إلى معلومات دقيقة وموثوقة. وندعو كذلك إلى رصد المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة المتصلة بأنشطة الأمم المتحدة والأنشطة الإنسانية، وإلى محاسبة المسؤولين عن نشر المحتوى الهدام .

رابعاً وأخيراً، يساور غيانا بالغ القلق إزاء تزايد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. فقد أصبحوا مستهدفين، حتى وهم يكرسون حياتهم للتخفيف من المعاناة الإنسانية، في أوكرانيا وغزة على سبيل المثال، ويتعرضون للضرر البدني، بل وحتى الموت. وهذا أمر غير مقبول. وأطراف النزاعات المسلحة ملزمة باحترام وحماية العاملين في المجال الإنساني، وعليها التقيد التام بتلك الالتزامات.

ويؤكد اتخاذ القرار 2730 (2024) على الأهمية الحاسمة لإمكانية وصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية دون عوائق في إطار تنفيذ ولاياتهم، من دون تخويف أو تدخل أو عنف. والعرقلة المتعمدة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع، بما في ذلك الغذاء واللوازم الطبية المنقذة للحياة، لا تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني فحسب، بل تفاقم أيضاً من معاناة السكان المدنيين. وتكرر غيانا دعوتها إلى جميع أطراف النزاعات للامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وضمان وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة بشكل آمن وفي الوقت المناسب ودون عوائق.

والإطار القانوني المتين القائم لحماية المدنيين ليس غاية في حد ذاته. ويجب أن يقابله نفس المستوى من الإرادة السياسية لتنفيذه والمساءلة ذات الصلة عند تجاهله.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديرنا لكم، سيدي وزير الخارجية، على ترؤسكم هذه المناقشة الهامة. ونشكر أيضاً وكيل الأمين العام فليتشر ووكيلة الأمين العام بحوث ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيدة سبولياريتش إيغر والسيدة سويريبتو على إحاطاتهم المفصلة والثاقبة.

نرى أن الرسائل المشتركة الأساسية التي وردت في تلك الإحاطات تمثلت في أزمة الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ومسألة الإفلات من العقاب وحتمية العدالة والمساءلة، دون تسييس وانتقائية والكيل بمكيالين، ونثني عليها لوضوحها وموضوعيتها.

إن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة التزام ملزم بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تظل الحقوق في الحياة والكرامة والأمن مقدسة، حتى في خضم أهوال الحرب.

ويشكل تقرير الأمين العام (S/2025/271) وثيقة قاتمة. ففي عام 2024، قُتل أكثر من 36 000 مدني في 14 نزاعا، ونزح قسريا أكثر من 122 مليون شخص. واليوم، ومع احتدام أكثر من 120 نزاعا مسلحا حول العالم، نشهد تصاعد الهجمات على المنازل والمستشفيات والمدارس وشبكات المياه والعاملين في المجال الإنساني؛ ومنع وصول المساعدات الإنسانية؛ وظهور أسلحة تعمل بالذكاء الاصطناعي تقتل بلا ضمير.

والمدنيون ليسوا أضراراً جانبية، من أنقاض غزة إلى إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني، ومن مخيمات السودان إلى شوارع هايتي. إنهم محور هذه المآسي.

لقد تحمَّل شعب إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني أكثر من 75 عاما من العنف والقمع الممنهج في ظل الاحتلال الهندي. وفقد أكثر من 000 100 كشميري حياتهم. واختفى الآلاف دون أثر. وتعرضت النساء للعنف الجنسي، ونشأت أجيال من الأطفال خلف الأسلاك الشائكة وفي الملاجئ.

وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي والمعايير الإنسانية الدولية، تواصل قوات الاحتلال الهندي التي يزيد عددها عن 000 900 استخدام القوة المفرطة والعشوائية والقتل خارج نطاق القضاء والعقاب الجماعي في واحدة من أكثر المناطق عسكرة في العالم.

وتدفع سلطات الاحتلال بخطط تغيير التركيبة الديموغرافية للأرض التي تحتلها الهند في انتهاك للقرارات المتعلقة بجامو وكشمير واتفاقية جنيف الرابعة. وينتظر شعب جامو وكشمير إعمال الحق في تقرير المصير، على النحو المنصوص عليه في العديد من القرارات.

وقبل أسابيع قليلة، في الفترة ما بين 6 و 10 أيار/مايو، ارتكبت الهند أعمالاً عدوانية سافرة ضد باكستان، حيث شنت هجمات صاروخية وجوية وغارات جوية وضربات بالطائرات المسيرة دون استفزاز، تحت ذرائع كاذبة وادعاءات لا أساس لها من الصحة، في انتهاك صارخ لسيادة باكستان وميثاق الأمم المتحدة. واستهدفت القنابل الهندية عمداً المناطق المدنية، بما في ذلك المنازل والمساجد، مما أسفر عن مقتل 40 مدنيا، بينهم 7 نساء و 15 طفلا، وإصابة 121 شخصا، بينهم 10 نساء و 27 طفلا.

وفي المقابل، كان رد باكستان مسؤولاً ومدروساً وموجهاً إلى المنشآت العسكرية حصراً ومتماشياً مع حقنا الأصيل في الدفاع عن النفس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وفي غزة، هُجِّرَ 2 مليون شخص، أي 90 في المائة من السكان. ومن الصعب استيعاب هذه الأرقام. فقد قُتل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أكثر من 000 53 فلسطيني وأصيب أكثر من 000 121. وتعرضت مرافق الرعاية الصحية وحدها للهجوم أكثر من 300 مرة. إننا أمام كارثة إنسانية على نطاق غير مسبوق، تتطلب استجابة من المجلس.

وتنظر باكستان بصورة إيجابية إلى المقترح الذي ينص على اتخاذ قرار يركّز على الحالة الإنسانية في غزة، على النحو الذي اقترحته الجزائر بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، ونحن على استعداد للعمل مع جميع أعضاء المجلس من أجل اتخاذ إجراء مبكر في هذا الصدد.

ومعاناة المدنيين حادة في مناطق النزاع الأخرى أيضا، من أفغانستان إلى كولومبيا، ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى السودان وجنوب السودان وسورية واليمن وأوكرانيا. والقائمة طويلة.

ففي عام 2024 وحده، واجه أكثر من 280 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد في المناطق المتأثرة بالنزاعات، وقُتل أو أصيب أكثر من 870 من العاملين في مجال الرعاية الصحية في 20 بلداً.

ويجب أن تتجاوز الحماية المدنيين لتشمل الصحفيين والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. فقد شهد عام 2024 أعلى عدد من الإصابات بين موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال

الإنساني، وهو اتجاه لا يمكن تحمله ويجب ألا يصبح أمراً طبيعياً أبداً. واستشهد وكيل الأمين العام فليتشر باليونسكو فيما يتعلق بمقتل 53 صحفيا العام الماضي. وفي الواقع، كان الرقم أعلى من ذلك بكثير، وهو للأسف ما لم تعكسه أمانة اليونسكو أو تدينه على نحو مناسب منذ بداية النزاع في غزة.

ولا تُشن الحروب اليوم بالرصاص وحده. فالمعلومات المضللة، التي غالبا ما تكون مدعومة بالذكاء الاصطناعي، تهدد سلامة المدنيين وتؤجج النزاعات وتقوض الجهود الإنسانية.

ولحماية المدنيين في النزاعات المسلحة بشكل فعال، نقدم التوصيات التالية.

أولاً، يجب أن نضمن الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وكذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي أن نبذل المزيد من الجهود لتعزيز حماية الولايات المدنية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ثانيا، يجب علينا مساءلة الجناة. ويجب إنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة.

ثالثا، يجب أن نعطي الأولوية لحماية السكان الواقعين تحت الاحتلال الأجنبي، بما في ذلك في فلسطين وكشمير.

رابعاً، يجب أن نتقيد بالتزاماتنا بموجب القرار 2730 (2024) لحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. ويجب التعامل مع الهجمات ضدهم على أنها جرائم دولية خطيرة.

خامساً، يجب أن نحظر الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي تتخذ قرارات الحياة والموت دون تقدير بشري. يجب أن تظل المساءلة البشرية أمراً محورياً.

سادساً، يجب أن نضع إطاراً دولياً لمكافحة المعلومات المضللة، لا سيما المحتوى الذي ينتجه الذكاء الاصطناعي وخطاب الكراهية في حالات النزاع.

سابعاً، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للنزاع من خلال الوقاية والحوار وحل النزاعات.

تبدأ الحماية الحقيقية قبل إطلاق أول رصاصة. وتؤكد باكستان من جديد التزامها الثابت بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء لضمان ألا يدفع أي طفل أو أم أو مدني حياته ثمناً للنزاع.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة وترؤسها. وإننا ممتنون للإحاطات القيمة التي قدمها السيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية؛ والسيدة سيما سامي بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، رئيسة لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ والسيدة جانتي سويريبتو، رئيسة منظمة أنقذوا الأطفال، الولايات المتحدة.

لا يمكن أن تظل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وعداً لم يتحقق. إن احترام القانون الدولي الإنساني ليس خياراً أو طموحاً مثالياً: إنه التزام قانوني وأخلاقي ومعنوي يقع على عاتق جميع الدول دون استثناء. ومراعاته هي أساس الحفاظ على الكرامة الإنسانية حتى في أحلك سيناريوهات النزاع.

يرسم تقرير عام 2024 (S/2025/271) صورة مقلقة. فقد ازداد عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد المدنيين على نحو مطرد. ولا تزال النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة يقعون ضحايا للقتل والتهجير القسري والعنف الجنسي والاختفاء القسري وأشكال متعددة من المعاناة التي لا تطاق.

وتلاحظ بنما بقلق الاستخفاف المتزايد بالقواعد التي تحكم سير الأعمال العدائية، تلك القواعد التي تم تطويرها على مدى أكثر من قرن من الزمان لضمان الحد الأدنى من الإنسانية حتى في خضم الحرب. إن استخدام الأسلحة المحظورة والهجمات المتعمدة على البنى التحتية المدنية والمستشفيات والمدارس والأسواق وشبكات مياه الشرب هي جرائم يجب إدانتها ومقاضاة مرتكبيها دون أي لبس أو غموض. ويهدد تطبيق تلك القواعد مع الإفلات من العقاب وازدواجية المعايير بتقويض شرعية النظام المتعدد الأطراف، ومعها أسس المجلس ذاتها.

وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المبذولة لتعزيز آليات المساءلة على الصعيدين الوطني والدولي. كما نسلط الضوء على دور المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. فالعدالة الدولية لا يمكن أن تكون انتقائية أو متأخرة: يجب أن تكون عالمية ونزيهة وفعالة. وحيثما تحدث المعاناة، يجب أن تتبعها المساءلة، دون أي تمييز.

وبالمثل، يجب ضمان تقديم المساعدة الإنسانية في كل نزاع من النزاعات، دون قيود أو عقبات تعسفية. يجب أن تكون هناك أولوية دائمة لحماية العاملين في المجالين الطبي والإنساني الذين يخاطرون بحياتهم لإنقاذ الآخرين. إن عملهم يمثل أسمى تعبير عن جانب الرعاية لدى البشرية. تتعرّض المهمة النبيلة التي يضطلع بها الصحفيون والدبلوماسيون أيضاً لهجوم غير عادل تغذّيه مشاعر الكراهية والرغبة العبثية في الانتقام المدفوعة بجوانب جيوسياسية. إن عملية الاغتيال المؤسفة التي وقعت أمس لعضوين شابين من الفريق الدبلوماسي الإسرائيلي في واشنطن العاصمة تقدم مثالاً مرعباً على ذلك الخطر، وندين ذلك بشدة.

كما نود أيضاً أن نسلط الضوء على الأثر غير المتناسب الذي يخلفه النزاع المسلح على الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يواجهون عوائق متعددة في سياقات النزاع: من الإصابة الجسدية والصدمات النفسية إلى انهيار الخدمات الأساسية. تتفاقم هذه الصعوبات بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة، مما يؤثر على حقهم في التعليم والصحة والدعم النفسي والاجتماعي.

لهذا السبب، نقدّر بشدة عمل منظمات المجتمع المدني التي تحمي بشجاعة والتزام حقوق هذه الفئة غير المرئية تاريخياً، وكذلك حقوق قطاعات أخرى من السكان، مثل الرجال وكبار السن، الذين هم أيضاً ضحايا للنزاع المسلح ولم يتم تصنيفهم بشكل جماعي حتى الآن.

لقد شهد عام 2024 تصاعداً مقلقاً في انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة. وقد واجه أكثر من 280 مليون شخص مستويات حرجة من الجوع الحاد، تفاقمت بسبب

الهجمات المتعمدة على الأسواق والمحاصيل والشبكات اللوجستية وأنظمة التوزيع. ويشكل استخدام الجوع كسلاح حرب انتهاكاً جسيما للقانون الدولي الإنساني ويجب أن تدينه هذه المنظمة بشدة.

في هذا السياق، نشاطر الأمين العام القلق الذي أعرب عنه بشأن الحالة الإنسانية في السودان وغزة، حيث يعيش الملايين من الناس على حافة المجاعة. وقد أدى انهيار الخدمات الأساسية، مثل مياه الشرب والكهرباء والرعاية الصحية، إلى خلق ظروف معيشية تقترب من كونها لاإنسانية. كما أن التدمير المنهجي للبنية التحتية الحيوية مثل السدود ومحطات الضخ وأنظمة الطاقة يفاقم الأزمات الإنسانية ويحرم المجتمعات المحلية من سبل العيش المستدامة. ولا يمكننا أن نشيح بنظرنا بعيداً. فيجب أن نتصرف بإلحاح وتصميم لمنع وقوع كارثة إنسانية أكبر.

لذلك نؤكد على أهمية حماية هذه البنية التحتية، كما هو منصوص عليه في القرار 2417 (2018)، ونرحب بمبادرات مثل "التحالف العالمي لتحييد المياه عن النزاعات المسلحة" الذي يسعى إلى الحفاظ على الموارد الحيوية حتى في سياقات العنف.

بالإضافة إلى ذلك، وصل عدد النازحين بسبب العنف إلى مستويات غير مسبوقة. وتمثل هذه الأزمة، بالإضافة إلى بعدها الإنساني المأساوي، تهديداً ملموساً للاستقرار الإقليمي والدولي.

وعلى الرغم من أن التوقعات الحالية مثيرة للقلق، فإننا لا نفتقر إلى الأدوات. فهناك معايير وآليات واتفاقات ومنابر متعددة الأطراف قادرة على إحداث التغيير. ومع ذلك، هناك حاجة إلى الإرادة السياسية والتماسك الأخلاقي والقيادة الجماعية. يجب الحد من النشاط السيئ السمعة المتمثل في الاتجار بالأسلحة، بجميع طرائقه وأبعاده. فهو له دور في المساهمة في العنف ضد المدنيين في العديد من النزاعات، مما يعود بالنفع على مصنعي الأسلحة بشكل غير مفهوم. ويشكل التدفق غير المنضبط للأسلحة الصغيرة إلى العصابات المتناحرة في هايتي مثالاً مستهجناً وآنياً في ذلك الصدد.

ويجب أن تكون حماية المدنيين قضية مشتركة للجميع؛ ولا يمكن أن تعتمد على السياق الجيوسياسي أو المصالح الخاصة. ويجب أن يكون مجلس الأمن، الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ضامناً لتلك القضية. لذلك نحث المجلس على العمل بعزم وتصميم، ووضع حياة الإنسان في قلب القرارات وعدم السماح للامبالاة بأن تصبح أمراً عادياً.

وستقف بنما إلى جانب المبادئ، والشرعية الدولية، وقبل كل شيء، إلى جانب ضحايا العنف المسلح، دون تمييز من أي نوع – لأننا نؤمن بأن الإنسانية يجب أن تسود حتى في خضم النزاعات المسلحة.

السيد توتانغي (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر معالي السيد يرابيتريتيس، وزير خارجية اليونان، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة جداً وعلى رئاسته لها. كما أشكر وكيل الأمين العام فليتشر ووكيلة الأمين العام بحوث والسيدة سبولياريتش إيغر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على إحاطاتهم الهامة والواقعية.

وأحيط علما بمساهمة رئيسة منظمة أنقذوا الأطفال، الولايات المتحدة، ومديرتها التنفيذية.

وتكرر سيراليون من جديد التزامها الثابت بحماية المدنيين في النزاع المسلح، التي تستند إلى من مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتقدم سيراليون، بصفتها رئيسا مشاركا لمسار العمل 4، المتعلق بحماية البنية التحتية المدنية – وهو جزء من المبادرة العالمية الرامية إلى تحفيز الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني، التي أطلقتها البرازيل والصين وفرنسا والأردن وكازاخستان وجنوب أفريقيا واللجنة الدولية للصليب الأحمر في سبتمبر/أيلول –2024 توصيات عملية لحماية المدنيين والبنية التحتية الأساسية في مناطق النزاع. وأذن مجلس الأمن لأول مرة بولاية حماية المدنيين في قراره 1270 (1999)، الذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. لكن، بعد مرور أكثر من عقدين، لا يزال المدنيون يعانون من أخطر عواقب النزاع، على الرغم من الجهود المستمرة التي يبذلها المجلس.

ويشدد تقرير الأمين العام لعام 2025 (S/2025/271) على الأثر المدمر لأكثر من 120 نزاعا جاريا على صعيد العالم. ولا تزال الخسائر في صفوف المدنيين مرتفعة بشكل غير مقبول، لا سيما الخسائر الناجمة عن استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والأسلحة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المكتظة بالسكان. ونشعر بقلق بالغ إزاء حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع المبلغ عنها في عام 2024 التي بلغ عددها 4 500 حالة، والتي أثرت 93 في المائة منها على النساء والفتيات. ويواجه الناجون في كثير من الأحيان عوائق لا يمكن التغلب عليها في الحصول على الرعاية الصحية والانتصاف القانوني والدعم النفسي الاجتماعي. كما أن ظهور التهديدات الرقمية، مثل استقاء المعلومات الشخصية والعنف الجنسي على الإنترنت، لا يؤدي إلا إلى تفاقم هذه المخاطر.

وتدين سيراليون إدانة قاطعة عسكرة المرافق الصحية والتربوية. فاستخدام المستشفيات أو المدارس لأغراض عسكرية يعرض المدنيين، بمن فيهم المرضى والتلاميذ والطلاب والموظفون، لخطر جسيم ويقوض إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح. وانطلاقا من التزامنا بجدول الأعمال المتعلق بالمناخ والسلام والأمن، يجب أن نسلط الضوء على الصلة المتزايدة بين النزاعات والصدمات المناخية وانعدام الأمن الغذائي. وفي حالات النزاع، مثل النزاعات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وفلسطين والسودان وأجزاء من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تؤدي هذه الأزمات المتفاقمة إلى نزوح ملايين من الناس وتزعزع استقرار مجتمعات بأكملها، نتيجة لتقاطع النزاع وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي.

وبالعودة إلى موضوع مناقشة اليوم، تدين سيراليون بشدة الزيادة المثيرة للقلق في الهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وشهد عام 2024 مقتل أكبر عدد على الإطلاق من العاملين في المجال الإنساني، حيث قُتل أكثر من 360 من عمال الإغاثة. ونؤكد من جديد تأييدنا للقرار 2730 (2024) ونشدد على أن هذه الهجمات جرائم حرب. ولا بد من محاسبة مرتكبيها. وندعو أيضا إلى الإفراج غير المشروط عن جميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية المحتجزين بشكل غير قانوني.

ومما يثير القلق أيضا القتل المستهدف للصحفيين. فمن بين الصحفيين الذين قُتلوا في عام 2024 وعددهم 82 صحفيا، قُتل 53 في المناطق المتضررة من النزاع. وتحث سيراليون، باعتبارها من الدول الموقعة على التعهد العالمي بشأن حرية الإعلام، جميع أطراف النزاعات على احترام القانون الدولي

الإنساني وحماية الصحفيين والإعلاميين. كما ندعو الدول إلى اعتماد أطر وطنية قوية تحمي استقلالية الصحافة ونزاهتها.

وللتصدي للإفلات من العقاب والانتهاكات المنهجية للقانون الدولي الإنساني، تؤيد سيراليون نهج الحماية الكاملة للمدنيين المبين في تقرير الأمين العام. ويجب أن يؤذن بعمليات حفظ السلام بولايات قوية، مع إعطاء الأولوية لسلامة المدنيين، وضمان وصول المساعدة الإنسانية ودعم حماية السكان النازحين، خاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة. وينبغي دعم ولايات الحماية الفعلية ببناء القدرات، لا سيما في مجال القانون الدولي الإنساني وبروتوكولات الحماية لحفظة السلام والجهات الفاعلة في المجتمع المحلي. ونقترح كذلك وضع خطة رصد معززة لتتبع تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحماية المدنيين، وبالتالي تمكين الدول من تطوير وصقل الأطر القانونية والمؤسسية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ومن منظور إقليمي، نشيد بالاتحاد الأفريقي لمساهماته المعيارية والتشغيلية في حماية المدنيين. ويشكل النظام القاري للإنذار المبكر التابع للاتحاد الأفريقي، والقوة الأفريقية الجاهزة، وإطار سياسات الاتحاد الأفريقي بشأن إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، أدوات بالغة الأهمية. وقد أثبتت مختلف صيغ لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال – وهي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي لدعم الاستقرار في الصومال – جدوى النهج الإقليمية لحماية المدنيين. وأدى تنسيق الاتحاد الأفريقي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والهيئات دون الإقليمية الأخرى إلى زيادة الجهود المبذولة للاستجابة السريعة للأزمات الناشئة. ونعتقد أن تعميق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي تستند إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أمر حيوي لترجمة الإنذارات المبكرة إلى إجراءات مبكرة. وبتعزيز عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا، مدعومة بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به، سيعزز قدرتنا الجماعية على حماية المدنيين حيث تشتد الحاجة إليها.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد بشكل لا لبس فيه على أن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة ليست ضرورة قانونية وأخلاقية فحسب، بل هي أيضا الركن الأساسي للسلام الدائم. وتؤكد سيراليون من جديد التزامها الراسخ بمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. ويدعو ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) بحق إلى تعزيز الجهود لحماية المدنيين، ونحن على استعداد لتأييد هذه الدعوة، بما يكفل عدم نسيان أو إهمال أي شخص عالق في النزاع.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام توم فليتشر، ووكيلة الأمين العام بحوث، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر سبولياريتش إيغر، والسيدة سويريبتو، على إحاطاتهم الحافلة بالمعلومات.

لقد شهدنا خلال العام الماضي مستويات غير مسبوقة من الوفيات والإصابات والنزوح في صفوف المدنيين. وكما سمعنا، لا يزال يجري أكثر من 120 نزاعا مسلحا، مما يؤدي إلى خسائر بشرية مدمرة وغير

مقبولة. ويعاني عدد كبير للغاية من المدنيين. وتلتزم الولايات المتحدة، تحت قيادة الرئيس ترامب، بإنهاء هذه النزاعات. وندعو جميع أطراف هذه النزاعات إلى اتخاذ كل التدابير الممكنة للتخفيف من الأضرار التي تلحق بالمدنيين.

إن الحرب الدائرة في السودان هي سبب أكبر أزمة إنسانية في العالم. ولا يوجد حل عسكري دائم لهذا النزاع. ونكرر دعوة الطرفين المتحاربين إلى وقف الأعمال العدائية وإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق وحماية المدنيين. وللحرب الروسية الأوكرانية آثار مدمرة بوجه خاص على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وأوضح الرئيس ترامب أن هذا العنف يجب أن ينتهي. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وسماح روسيا للعاملين في المجال الإنساني بالوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها.

أما في غزة، فلا يزال المدنيون يتحملون وطأة النزع. وتثبت حماس كل يوم عدم اكتراثها بالفلسطينيين الذين تدعي تمثيلهم في غزة. ومن المؤسف أن تستخدم المدنيين كدروع بشرية. ونتوقع امتثال جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني. وتقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن مسؤولية استخدام أدوات هذه الهيئة لإنفاذ السلام. ويمكننا وينبغي لنا فرض عواقب على من يمارسون سلوكا محظورا بموجب الجزاءات وحظر الأسلحة.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة اليونانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. كما أعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات، السيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية؛ السيدة سيما بحوث، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، رئيسة لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ والسيدة جانتي سويريبتو، الرئيسة والمديرة التنفيذية لمنظمة أنقذوا الأطفال. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2025/271) الذي يرسم صورة مقلقة.

في عام 2024، قُتل أكثر من 36 000 مدني في 14 نزاعاً ونزح أكثر من 122 مليون شخص قسراً بحلول منتصف العام – وهذه زيادة هائلة. ودُمرت الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والرعاية الصحية والمياه والتعليم، مما ترك الملايين في حاجة إلى المساعدة. ولا يزال العاملون في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة يواجهون أعمال عنف وقيودا صارمة تعيق إيصال المساعدات الحيوية. وتتجلى هذه المخاطر كأوضح ما يكون في فلسطين، وخاصة في غزة، التي تشهد معاناة ونزوحا للمدنيين ودمارا على نطاق لا يُحتمل. وأوصل الحصار المفروض على غزة السكان إلى حافة المجاعة. وقد تضرر أو دُمر ما يقرب من 70 في المائة من جميع المباني بنهاية العام، حيث نزح 1,9 مليون شخص – أي قرابة 90 في المائة من السكان – ويواجه ما يصل إلى 86 في المائة منهم انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويُستخدم التجويع الآن كأسلوب حرب، حيث يُحرم الأطفال والنساء وكبار السن من إمدادات الغذاء والماء والأدوية المنقذة للحياة. وكما علمنا مؤخراً من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد قُتل ما لا يقل عن 273 عامل إغاثة منذ بداية الأعمال العدائية – وهو أعلى رقم يُسجل في أي نزاع على الإطلاق. ويشكل استهداف العاملين في المجال الإنساني والمرافق الطبية انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني ويجب محاسبة المسؤولين عن ذلك بشكل كامل.

ويجب على مجلس الأمن أن يعمل لحماية المدنيين وضمان إيصال المساعدات الإنسانية. فنطاق النزاعات يتسع وتُستخدم تكنولوجيات جديدة بطرق تزيد من الضرر. وكثيراً ما يجري تجاهل القانون الدولي الإنساني أو تحريفه، مما يؤدي إلى تآكل المعايير التي تهدف إلى الحد من المعاناة. وتتوقف مصداقيتنا على تطبيق تلك القواعد، وليس على مجرد الدعوة إلى الامتثال لها. ويتحمل المدنيون العبء الأكبر لهذه الأزمات. والتكنولوجيا يمكن أن تضخم خطاب الكراهية والتضليل، مما يعرض الصحفيين والعاملين في مجالي الإعلام والعمل الإنساني للخطر ويهدد القيم الديمقراطية. والنساء والفتيات معرضات للخطر بشكل خاص. فهن أكثر عرضة لخطر العنف وفقدان إمكانية الحصول على الدعم الضروري. وحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والصحفيين والإعلاميين أمرٌ ملحّ. ففي العام الماضي، قُتل أكثر من 360 من العاملين في المجال الإنساني، وكان معظمهم من الموظفين المحليين. وينبغي أن يكون تفانيهم مصدر إلهام لنا لنلتزم أشد الالتزام بسلامتهم.

وأريد أن أشدد على الأولويات التالية: لتسوية هذه النزاعات، يجب أن يظل بناء السلام بقيادة محلية في صميم نهجنا بتمكين الأشخاص الأكثر تضرراً من العنف من تولي القيادة. ويجب على مجلس الأمن والدول الأعضاء التقيد بالقانون الدولي الإنساني وإنفاذ القرارات وضمان المساءلة عن الانتهاكات. ومن الضروري التنسيق بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء والهيئات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية من أجل حماية المدنيين ومكافحة المعلومات المضللة وضمان عدم عرقلة جهود مكافحة الإرهاب للعمل الإنساني. ويجب أن نعالج الأثر غير المتناسب للنزاع على النساء والأطفال وأن نتخذ إجراءات حاسمة ضد العنف الجنسي والجنساني. ويجب أن تتوقف الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والصحفيين والإعلاميين. ويجب علينا أيضًا مكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية وإساءة استخدام التكنولوجيا، وهي أمور تعرض المدنيين للخطر. ويقدر الصومال بشدة العاملين في المجال الإنساني وعمال المعونة الذين تُظهر شجاعتهم وتضحيتهم أفضل ما في البشرية. ويجب مواجهة الهجمات عليهم أو على قيمنا المشتركة بحماية حقيقية.

إن حماية المدنيين في النزاعات واجب قانوني وضرورة أخلاقية في آنٍ معاً، وهو ما يشكل مصداقية الأمم المتحدة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام القانون الدولي وتأييد توصيات الأمين العام والعمل معاً لحماية المدنيين. ومن المهم أن نؤكد من جديد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة وبحماية الفئات الأضعف. وتتوقف حياة ملايين الأشخاص وآمالهم على ما نقوم به معاً.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم في مناقشة اليوم.

لا يزال المدنيون في جميع أنحاء العالم يتحملون وطأة النزاعات المسلحة. ففي عام 2024، سجلت الأمم المتحدة 36 000 حالة وفاة بين المدنيين في 14 نزاعاً مسلحاً على مستوى العالم. ومن الملاحظ أننا لم نتلق بيانات خاصة بكل بلد على حدة. غير أن تحليل المصادر المفتوحة يشير إلى أن قرابة نصف هؤلاء الأشخاص قُتلوا في غزة والضفة الغربية، حيث يستمر النزاع الدموي. وفي العام الماضي، وخلال اجتماع مماثل، ناقشنا المجاعة في غزة. وفي هذا العام، وفقًا لتقرير الأمين العام (S/2025/271)، يعيش 86 في

المائة من سكان القطاع في ظروف من انعدام الأمن الغذائي الحاد أو المجاعة المصطنعة ويموتون بسبب ذلك. وقد دُمر 19 من أصل 36 مستشفى هناك. وانقطع الأطفال عن الدراسة منذ عامين تقريبًا حتى الآن. وتستمر الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا لم يُحرز أي تقدم على صعيد حماية المدنيين في غزة طوال النزاع؟ والجواب واضح: إن سبب ذلك تعثر التسوية السلمية على نحو لا يسمح بتحسين أوضاع المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة.

وما نراه مهما في تقرير الأمين العام هو الاستنتاج بأن تقييم ما إذا كان عمل ما قانونيًا أو غير قانوني بموجب القانون الدولي الإنساني أمر يتوقف إلى حد كبير على التفضيلات السياسية في عالمنا المعاصر. والواقع، فإن هذا هو بالضبط ما نشهده بانتظام في المجلس. ولكن من غير المقبول على الإطلاق أن تصبح بعض التفضيلات السياسية أساساً لتقارير الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، في الجزء الذي يتناول أوكرانيا، لم يذكر تقرير الأمين العام الذي أُعد خصيصا لجلسة اليوم المدنيين الروس المتضررين من النزاع إلا مرة واحدة فقط وفي سياق النازحين. وفي الوقت نفسه، لا يوجد توضيح لحقيقة أننا نتحدث عن مئات المدنيين الذين اختطفتهم القوات المسلحة الأوكرانية في منطقة كورسك والذين يُستخدمون الآن كرهائن. ويبرز السؤال التالي: ألا يوجد قتلى أو جرحى من المدنيين الروس وفقًا للأمانة العامة؟ ألا توجد هجمات على أهداف مدنية أو بنية تحتية مدنية؟ لماذا تغيب هذه المعلومات تمامًا عن التقرير؟

في العام الماضي، وفي بيان مماثل، قدمنا جميع الإحصاءات اللازمة التي تغطي العام بأكمله ونزود الأمم المتحدة بانتظام بمعلومات من هذا القبيل كتابياً. وإن كان الأعضاء لا يصدقوننا، فما عليهم سوى مراجعة المصادر المفتوحة وسيرون أنه في عام 2024، وفقًا لأدنى التقديرات، بلغ عدد المدنيين الروس المتضررين قرابة 500 5 شخص، قُتل منهم أكثر من 800 شخص. وأصيب حوالي 300 قاصر بجروح وتشوهات وتوفي 51 طفلاً. ونجمت معظم الإصابات في صفوف المدنيين عن قصف البنية التحتية المدنية باستخدام الأسلحة المتفجرة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومعظمها أجنبية الصنع. ويكفي إلقاء نظرة على مسألة تعقب مشغلي الطائرات المسيرة الأوكرانية للمركبات المدنية في مناطق الجبهة. ويذكر التقرير أيضًا نداء محكمة العدل الدولية إلى الدول بعدم توريد أسلحة إلى أطراف النزاعات المسلحة التي تنتهك القانون الدولي الإنساني. غير أنه لا يوجد أي ذكر على الإطلاق لاستمرار توريد الأسلحة إلى نظام كييف.

ما لم يذكره التقرير هو الهجمات المزعومة على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا والتي بلغ عددها 300 هجوم. إلا أنه لم يوضح أن هذه المنشآت تخدم الوحدات العسكرية، وقد تم أخذ الأرقام من الجانب الأوكراني على ظاهرها. بل إن التقرير ينحدر بشكل غير مقبول وبلا أساس من الصحة إلى نشر الأكاذيب الغربية حول فصل الأطفال عن والديهم وإبعادهم قسراً عن البلد.

ومن المسائل المهمة الأخرى قيد المناقشة اليوم سلامة الصحفيين في النزاعات المسلحة. تقوم كييف بإرهاب الإعلاميين الروس أثناء قيامهم بواجبهم المهني، حيث يقومون بتغطية ما يحدث في منطقة العملية العسكرية الخاصة. إن عدد القتلى والجرحى منذ شباط/فبراير 2022 بلغ أرقاما عشرية. وقد قُتل خمسة من العاملين في وسائل الإعلام الروسية وأصيب العديد منهم منذ بداية هذا العام وحده، نتيجة للهجمات التي استهدفتهم من قبل القوات المسلحة الأوكرانية، بما في ذلك باستخدام منظومات القذائف الدقيقة.

ومرة أخرى، وعلى الرغم من مناشداتنا المنتظمة، لم تتم إدانة هذه الجرائم بأي شكل من الأشكال من قبل الأمم المتحدة. إن تقرير المديرة العامة لليونسكو حول سلامة الصحفيين وخطر الإفلات من العقاب، الذي يغطي عامي 2022 و 2023، مثال صارخ على هذا الاستخفاف. يتجاهل التقرير تمامًا الحالات العديدة التي قُتل فيها مراسلون روس على يد القوات المسلحة الأوكرانية. هناك إشارات إلى بيانات اليونسكو عن الصحفيين الذين قُتلوا في تقرير الأمين العام. ومرة أخرى، نفتقر إلى المعلومات الموضوعية.

يشير التقرير إلى مكافحة الإفلات من العقاب في أوكرانيا. أتساءل عن الأساس الذي يستند إليه هذا الاستنتاج، بالنظر إلى أن أوكرانيا عندما صادقت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أدرجت تحفظًا يعفي قواتها من المسؤولية عن جرائم الحرب.

نعتقد أن وصف التقرير للحالة في أوكرانيا أمر يستحق إجراء تحقيق رسمي. كيف يمكننا مناقشة حماية المدنيين بعد هذه الأكاذيب الصارخة والتحايل؟ يجب أن نعرف ماذا يحدث داخل الأمانة العامة نفسها وأن نحاسب واضعي التقرير على محاولة تضليل مجلس الأمن.

يقع واجب ضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني على عاتق كل دولة. وتشكل جهود نظم العدالة الوطنية أساس مكافحة الإفلات من العقاب. لا نفهم لماذا يغطي التقرير كل عام أنشطة المحكمة الجنائية الدولية – وهي كيان منفصل لا علاقة له بالأمم المتحدة. فالمحكمة الجنائية الدولية غارقة في التسييس والمعايير المزدوجة، وتشتهر بعدم فعاليتها. إن دعوة التقرير للدول للانضمام إلى النظام الأساسي لتلك المحكمة العميلة غير ملائمة على الإطلاق. لا ينافس المحكمة الجنائية الدولية في عدم فعاليتها سوى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والتي أشاد بها التقرير أيضاً. كلفت هذه الهيئة، وسابقتها، المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الأمم المتحدة بلايين الدولارات وأصبحت عنواناً للمعايير المزدوجة والعدالة الانتقائية.

من الصعب أن نفهم لماذا تتضمن الوثيقة ثناءً على المحاكمات التي أجريت في عدد من الدول الغربية على أساس الولاية القضائية العالمية. وأود أن أذكر، في هذا الصدد، أن الدول الغربية دأبت منذ فترة طويلة على إساءة استخدام مفهوم الولاية القضائية العالمية، واستغلاله للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية أو الدول التي ببساطة لا تروق لها، بما في ذلك تجاهل قواعد القانون الدولي العرفي. ويشكل ذلك أفعالا غير مشروعة، كما أكدت محكمة العدل الدولية. وقد شرعت البلدان الأفريقية، التي تشعر بقلق بالغ إزاء إساءة استخدام الولاية القضائية العالمية، في إجراء مناقشة حول هذا الموضوع في اللجنة السادسة للجمعية العامة، مما يعكس التباين الكبير في وجهات النظر حول هذه المسألة.

ونود أن نشدد على مسألة حماية المدنيين كجزء من ولايات حفظ السلام. إن حماية المدنيين إجراء مؤقت، ضروري لكسب الوقت لإتاحة التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي للنزاع. ومن المهم أيضًا أن نفهم أنها مسألة تخص الحكومات الوطنية وقوات الأمن التابعة لها. عندما يناط ببعثات حفظ السلام ولاية لحماية المدنيين، فيجب أن يتم تنفيذا بشكل شامل وبالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية ذات الصلة. إلا أن الدور الرئيسي في حماية المدنيين يجب أن تضطلع به الوحدات

العسكرية ووحدات الشرطة في عمليات حفظ السلام، التي تضمن الحماية المباشرة للفئات الأضعف، وأحياناً على حساب أرواحهم. وفي هذا الصدد، يجب إحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن والتدريب المهني لموظفي الأمن؛ وإلا سيكون من المستحيل تحقيق نتائج مستدامة. لم يحظ هذا المجال دائماً بالاهتمام الكافي.

وينبغي إيلاء مزيد من التفكير فيما إذا كان من المناسب إدراج حماية المدنيين في ولايات حفظ السلام التي تشمل بالفعل مجالات مثل رصد حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية ومنع العنف الجنسي. قد يؤدي ذلك إلى روابط غير سليمة بين الأنشطة السياسية والحقوقية والإنسانية. والتساؤل الكبير هو إلى أي مدى يؤدي ذلك إلى تحسين الفعالية عموما، لكن من الواضح أنه يزيد من التوقعات، والتي لا تتحقق دائمًا. وعلاوة على ذلك، فإن رصد حقوق الإنسان يستخدم، في عدد من الحالات، لممارسة الضغط السياسي على الحكومة، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق. كما أننا لا نرى كيف يمكن للبعثات السياسية الخاصة أو العاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة بمفردهم توفير الحماية للمدنيين الذين يواجهون خطر العنف.

وختاماً، نود أن نلفت انتباهكم إلى نتيجة أخرى وردت في تقرير الأمين العام، وهي التدهور في حالة حماية المدنيين على مدى السنوات الـ 150 الماضية، بعد وضع المعايير ذات الصلة. لا يسعنا أن نتفق مع هذا.

بغض النظر عن مدى صعوبة وضع المدنيين في النزاعات المسلحة اليوم، إلا أنه لا يمكن مقارنته بما حدث قبل أكثر من 80 عامًا، خلال الحرب العالمية الثانية، على أراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. قُتل أكثر من 13 مليون مدني خلال ثلاث سنوات من احتلال النازيين الألمان للأراضي السوفياتية. في الوقت نفسه، وعلى الرغم من الحكم الصادر عن محكمة نورمبرغ، ظلت نسبة كبيرة من أبشع النازيين طلقاء. إن البلدان الغربية التي تؤيد بشدة مكافحة الإفلات من العقاب اليوم، نظرت بهدوء إلى هذه الحالة، ثم آوت العديد من المجرمين النازيين وسمحت لهم بالإفلات من العقاب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير النقل والاتصالات والأشغال في قبرص.

السيد فافيديس (قبرص) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب بشأن مسألة ذات أهمية أخلاقية وقانونية ملحة. كما نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

وتؤيد قبرص تماما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

على الرغم من الالتزام الذي تم التعهد به مع اعتماد ميثاق الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، لا تزال الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان مستمرة في جميع أنحاء العالم.

يتعرض المدنيون للهجوم بشكل متزايد ويتأثرون بشكل غير متناسب. يتزايد النزوح القسري، ويستمر عدد المفقودين في التزايد. إن قبرص، التي عانت من العدوان الأجنبي بشكل مباشر، تدرك تماماً التكلفة البشرية لهذه المعاناة.

يتطلب هذا الوضع المتفاقم تجديد الالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. يوفر عام 2025 فرصاً رئيسية لإعادة تأكيد التزاماتنا المشتركة.

أولا، نحتفل بمرور 20 عاما على صدور الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (قرار الجمعية العامة 1/60) التي أكدت من جديد مسؤوليتنا الجماعية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. ونرحب باستمرار انعكاس هذا المبدأ في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. لكن يجب عمل المزيد – فمن الضروري توفير قدرات الإنذار المبكر والدعم الملموس للدول.

ثانياً، نذكر قرارين تاريخيين لمجلس الأمن – القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرار 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن. لقد أكدا على الحاجة إلى اتباع نُهُج شاملة للجميع لمنع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام.

ثالثًا، يجب عدم إغفال البعد الإنساني للأشخاص المفقودين. يجب تعزيز التعاون الدولي لمعالجة هذه المسألة، لا سيما في الحالات التي طال أمدها والتي ظل مصير المفقودين فيها مجهولاً لعقود – كما هو الحال في قبرص. ونحث المجلس على الاستفادة من القرار 2474 (2019) من خلال إدراج أحكام أقوى وأكثر اتساقا في قراراته المقبلة – لا سيما في الحالات التي لا يزال فيها مصير الأشخاص المفقودين ومكان وجودهم مجهولَين كما هو الحال في قبرص.

رابعا، يجب أن تظل حماية العاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة أولوية قصوى. ونرحب باعتماد القرار 2730 (2024) وندعو إلى تنفيذه بالكامل.

في الختام، نثني على العمل الحيوي الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جميع أنحاء العالم، ونعرب عن امتناننا للدعم الذي قدمته أيضا لشعب قبرص. كما نعرب عن تقديرنا لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لممارسة ولايتها الإنسانية في تقديم الإغاثة للنازحين والمساعدة في تحديد أماكن الأشخاص المفقودين وتيسير ظروف المعيشة الطبيعية للمحاصرين.

ونؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي لجميع أعضاء الأمم المتحدة أن يظهروا عزما صادقا على حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ويجب أن يواصل مجلس الأمن الوفاء بولايته الأساسية مع تحسين أساليب عمله وتعزيز علاقته مع الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد دارساليا (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أو في البداية أن أشكر الرئاسة الهيلينية على عقد هذه المناقشة الهامة في أوانها.

وتؤيد جورجيا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لمجلس الأمن دور مركزي في تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وفي هذه الأوقات المضطربة، فإن ضمان التنفيذ الفعال لقراراته المتعلقة بحماية المدنيين أمر حيوي أكثر من أي وقت مضى.

منذ اعتماد القرار التاريخي 1265 (1999)، أنشأ المجلس إطارا معياريا شاملا لحماية المدنيين، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل النازحين داخليا والنساء والأطفال الذين يتحملون العبء الأكبر من العواقب الوخيمة للحروب والنزاعات المسلحة. وللأسف، يسلط تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2024 (S/2025/271) الضوء على المستوى القياسي العالي للأضرار التي لحقت بالمدنيين وحالات النزوح والهجمات على الخدمات الأساسية. وبالتالي، يشدد التقرير مرة أخرى وبحق على الحاجة الملحة لاحترام القانون الدولي الإنساني وضمان المساءلة.

ونعرب عن قلقنا بشكل خاص إزاء تزايد عدد الهجمات ضد السكان المدنيين والبنية التحتية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ولا يزال استهداف العاملين في المجالين الإنساني والطبي، وكذلك حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والصحفيين، بمن فيهم النساء، يشكل مصدر قلق ويزيد من تعرضهم لمخاطر جسيمة.

وتؤيد جورجيا بقوة تنفيذ ولايات مجلس الأمن الرامية إلى حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية. ومن الواضح أن حماية المدنيين تشمل الإجراءات الرامية إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني ومكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة.

ومما يؤسف له أن الحرب العدوانية الروسية المستمرة في أوكرانيا لا تزال تتسبب في معاناة هائلة للمدنيين، مع خسائر في أرواح الآلاف، بمن في ذلك أكثر الفئات ضعفا، في انتهاك للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ونعتقد اعتقادا قويا أن احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان هو السبيل الوحيد المستدام لتعزيز حماية المدنيين. ولا تزال جورجيا ملتزمة التزاما راسخا بهذا المبدأ، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي. وتواصل جورجيا، بوصفها دولة طرفا في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، تعزيز الامتثال الوطني من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات للقانون الإنساني الدولي، وهي هيئة حكومية دائمة مسؤولة عن تنسيق تنفيذ القانون الدولي الإنساني.

إن التحديات الناشئة مثل المعلومات المضللة وخطاب الكراهية وإساءة استخدام التقنيات الرقمية تُعرّض المدنيين للخطر بشكل متزايد وتقوض العمليات الإنسانية. ونشجع مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز الجهود الرامية إلى حماية موظفيها وولاياتها والسكان المتضررين من حرب المعلومات مع تعزيز الثقة في الحقائق والحوار والقانون الدولي.

وتعكس تجربة جورجيا الأثر الشديد لاستمرار الاحتلال. فمنذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وخاصة بعد العدوان العسكري الروسي الشامل في عام 2008، واجه المدنيون في منطقتي أبخازيا

وتسخينفالي المحتلتين من قبل روسيا في جورجيا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحرمان من الحياة والتعذيب وسوء المعاملة وتقييد حرية التنقل والحرمان من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم بلغتهم الأم. ويعيق الاحتلال الروسي قدرة جورجيا على حماية تلك المجتمعات الضعيفة.

وللأسف، تتزايد كل سنة ممارسة الاحتجاز والاختطاف غير القانونيين للمواطنين الجورجيين. وإذا أردنا تجنب العواقب المأساوية المماثلة لتلك التي حدثت في الحالات السابقة، فمن الضروري اتباع نهج إنساني لضمان الإفراج الفوري عنهم. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أذكر أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية أكدتا مسؤولية روسيا عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأراضي الجورجية المحتلة. وتؤكد هذه النتائج على الحاجة إلى تعزيز آليات المساءلة الدولية وتعزيز دعواتنا للالتزام بالقانون الدولي الإنساني.

كما نكرر دعوتنا إلى الاتحاد الروسي للبدء بالوفاء بالتزاماته الدولية، وفي مقدمتها اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة الاتحاد الأوروبي في 12 آب/أغسطس 2008.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا بحماية المدنيين وبمساعي المجتمع الدولي لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن 27 عضوا في مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

وأود أيضا أن أبدأ بالإعراب عن الشكر لمقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم.

كما سمعنا اليوم، استمرت النزاعات المسلحة بلا هوادة، مع ارتفاع حاد في عدد النزاعات النشطة في جميع أنحاء العالم – تكلم ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر اليوم عن 130 نزاعا – وعدد المدنيين المتضررين. ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة النزاعات المسلحة. والنساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة هم الأكثر تأثرا بشكل غير متناسب. كما يتأثر الصحفيون والعاملون في المجال الإنساني، ولا سيما الموظفون الوطنيون والموظفون المعينون محليا. ويجب أن يتغير هذا الأمر.

وتؤثر عدة اتجاهات رئيسية على حماية المدنيين. ويشمل ذلك استخدام وسائل وأساليب الحرب العشوائية، وإساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة ونشر المعلومات المضللة على نطاق واسع وخطاب الكراهية واستخدام العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وزيادة الهجمات المتعمدة على المدنيين، بما في ذلك المجموعات السكانية المحددة أو العاملين في المجال الإنساني والهجمات المتعمدة على البنية التحتية المدنية. إن استمرار عرقلة وصول المساعدات الإنسانية واستغلالها ومنعها يحرم السكان من المساعدات والحماية التي هم في أمس الحاجة إليها وقد يؤدي إلى مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي. ويزداد

ضعف المدنيين تفاقما بسبب التراجع عن الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات، كما سمعنا اليوم مرة أخرى من ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويتسبب تغير المناخ والكوارث الطبيعية في تفاقم محنة المدنيين في النزاع المسلح. ومما يثير القلق أن القانون الدولي الإنساني يتعرض للتقويض والانتهاك بشكل متزايد.

ولا يمكن أن يصبح استهداف المدنيين والأهداف المدنية وما ينتج عنه من زيادة في المعاناة الإنسانية أمرا طبيعيا جديدا. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لإعادة التأكيد على أن مثل هذه الأعمال غير مقبولة ولن يتم التسامح معها.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد على ثلاث نقاط.

أولا، إن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني لا تجعل هذه القواعد غير ذات صلة. بل إنها تُظهر عدم وجود إرادة سياسية لاحترامها. يجب أن نرتقي باحترام القانون الإنساني الدولي كأولوية سياسية على وجه السرعة وأن نعمل بشكل جماعي من أجل الامتثال الصارم له. وقد أعاد مجلس الأمن التأكيد مرارا وتكرارا على الالتزامات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني من خلال العديد من القرارات في إطار جدول أعمال حماية المدنيين، في حين ساهمت محكمة العدل الدولية في تفسيرها. ومن أجل ترجمة الالتزامات الملزمة إلى أفعال، يجب تنفيذ آليات للرصد والمساءلة. وتؤدي أدوات أخرى دورا بالغ الأهمية فيما يتعلق بحماية المدنيين، مثل الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وإعلان المدارس الآمنة. ونشجع الدول الأعضاء على النظر في التصديق على هذين الصكين. كما نرحب بالجهود الجارية، مثل المبادرة العالمية الرامية إلى تحفيز الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني ووضع إعلان لحماية العاملين في المجال الإنساني، بقيادة مجموعة وزارية إقليمية مشتركة بين الأقاليم وبمشاركة الشركاء في المجال الإنساني.

ثانيا، يجب محاسبة الجناة. ويجب ألا تُقابل الانتهاكات بالصمت أو التقاعس. فالتحقيقات والملاحقات القضائية المستقلة لا تفي بالتزام قانوني فحسب، ولكنها بالغة الأهمية أيضا لكسر حلقات الإفلات من العقاب واستعادة الثقة في سيادة القانون. وفي هذا الصدد، تؤدي آليات المساءلة الوطنية والدولية المناسبة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، دوراً حيوياً. وينبغي تقديم الدعم الكافي للناجين والأسر والمجتمعات المحلية المتضررة بما يكفل حقوقهم ويلبي احتياجاتهم.

ثالثا، يجب أن يشتمل العمل الإنساني دائمًا على بذل جهود تهدف إلى دعم حقوق الفرد والحد من العنف والتخفيف من آثاره، بما في ذلك من خلال دعم الحلول السياسية. فالحماية جزء لا يتجزأ من العمل الإنساني. وفي ضوء الإصلاحات الملحة في جميع القطاعات، بما في ذلك منظومة العمل الإنساني، يجب تعزيز الموارد والقدرات اللازمة للوقاية والحماية والتخفيف من آثار المخاطر.

وسيواصل أعضاء مجموعة الأصدقاء دعوتهم الثابتة إلى توفير الحماية الكاملة للمدنيين. وندعو مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى العمل بعزم ووحدة من أجل دعم القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات وفي جميع الظروف.

(تكلمت بالفرنسية)

أود أن أضيف بضع كلمات بصفتي الوطنية.

فلنكن واضحين: سواء كان ذلك في السودان أو غزة أو أوكرانيا أو ميانمار أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو أي مكان آخر، لا يمكن اختزال حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في مسألة حسن النية. فهي التزام يقع على عاتق جميع أطراف النزاع، في جميع الظروف، حتى لو لم يحترمه الخصم. ويجب ألا ننتظر هذه الجلسة السنوية لتقييم الإخفاقات في هذا المجال ولدعوة جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني، بل يجب علينا كدول أن نعمل معاً لتحسين حماية المدنيين بالشراكة مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني الآخرين. وتدل مشاركة عدد متزايد من الشركاء في أسبوع حماية المدنيين الثامن، الذي يتشرف وفد بلدي بتنسيقه إلى جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومركز مدنيين في ظل الصراع ولجنة الإنقاذ الدولية، على الإرادة والشعور بالإلحاح الكامنين وراء هذا العمل المشترك.

خلال فترة عضويتنا الأخيرة في مجلس الأمن، عملنا من أجل ضمان احترام القانون الدولي الإنساني، لا سيما حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، ووضع حد للجوع الناجم عن النزاعات ولاستخدام المجاعة كسلاح حرب وضمان حماية البنية التحتية الأساسية للمياه. وبالإضافة إلى ذلك، عملنا في سبيل تحقيق الاعتراف بتغير المناخ بوصفه عاملا يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار ومعاناة المدنيين. وردا على الزيادة المقلقة في الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفون الوطنيون والموظفون المحليون، قدمت سويسرا القرار 2730 (2024). وباعتبارنا أحد المشاركين في تقديم القرار 2761 (2024)، فقد عملنا من أجل كفالة أن تكون الإعفاءات الإنسانية من نظام الجزاءات المالية ضد داعش والقاعدة دائمة. وندعو إلى التنفيذ الكامل لهذين القرارين وجميع الصكوك المعيارية التي تهدف إلى حماية السكان المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

ولا تزال سويسرا ملتزمة التزاماً كاملاً بحماية المدنيين وستواصل العمل لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة وأشيد بجميع المتكلمين لما قدموه من بيانات.

غزة وهايتي وميانمار والسودان وأوكرانيا والعديد من الأماكن الأخرى – لقد تناولتُ كل تلك النزاعات في سياق المناقشة المفتوحة التي عُقدت قبل عام (انظر S/PV.9675). وفي كل واحد من تلك النزاعات، تدهورت حالة المدنيين. كما تتفاقم العديد من النزاعات الأخرى. ولكن أين تكمن المشكلة؟ إن المشكلة ليست في القانون الدولي. فالقانون الدولي قائم وشامل وواضح. والمشكلة ليست في أقدارنا. إن المشكلة تكمن في نشاط الرجال والنساء والسياسيين والدول، هذه هي المشكلة.

(تكلم بالإنكليزية)

إننا نرحب بإسهامات مجلس الأمن في هذا النقاش، بما في ذلك باتخاذ القرار 2730 (2024)، بشأن حماية العاملين في المجال الإنساني، والقرار 2764 (2024)، بشأن حماية الأطفال. كما ندرك أن عمليات السلام هي في حد ذاتها عمل وقائي. فعمليات السلام تتم بموجب ميثاق الأمم المتحدة وينفذها مجلس الأمن. ونشيد بجميع حفظة السلام الذين ضحوا بحياتهم وبكل شيء من أجل قضية السلام الدولي، وستتاح لنا الفرصة لمواصلة القيام بذلك في الأسابيع القليلة القادمة.

ويجب أن ندرك أنه عندما يجري إسكات المجلس نفسه باستخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه وعندما يُنحي أعضاء المجلس الميثاق نفسه جانبا، فإن ذلك يشجع المتحاربين. وفي نهاية المطاف، بعد اتخاذ المجلس للقرار 2774 (2025) الذي لا يعترف بسيادة أوكرانيا ولا يدعو إلى المساءلة عن العدوان الروسي، ازدادت الوفيات بين المدنيين. وأول ما نود أن نفعله إذن هو أن نحث أعضاء المجلس على الوقوف بحزم والتقيد بالميثاق وعلى فعل ما يدعونا الميثاق إليه، ألا وهو حماية قيمة الفرد وما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.

كما أن الميثاق يمنح الأمين العام القدرة على التدخل للقيام بعمله بوصفه وسيطا وعلى التعامل مع أساس النزاع باعتباره وسيطا. وكما نعلم جميعاً، تعمل لجنة بناء السلام في هذه المجالات تحديداً. ونعلم أن هناك العديد من جهود بناء السلام التي تقاد محلياً والتي أثبتت أنها من بين الجهود الأكثر فعالية في التعامل مع تلك التحديات. وتلتزم كندا بإعطاء الأولوية للعمل الإنساني الذي تقوده المنظمات المحلية التي تقودها المرأة والتي تؤدي النساء والفتيات فيها دوراً محورياً في تحديد الاحتياجات والأولويات ومعالجتها وفي رسم مسار للتعافي.

إننا ندعو جميع الأعضاء إلى احترام اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية وإلى التصديق على نظام روما الأساسي ودعم المحكمة الجنائية الدولية. ونعترض على ملاحظات الممثل الروسي الذي وصف المحكمة بأنها من قبيل محاكم الكنغر [محكمة تتجاهل بشكل صارخ مبادئ القانون والعدالة]. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة.

ويجب علينا أن نتذكر أن المعضلة التي نواجهها بشأن ضعف الإنفاذ تكمن في صميم تحدي القانون الدولي. وقد ذكّرنا باسكال، الفيلسوف الفرنسي الشهير، بأن العدالة من دون إنفاذ لا قوة لها. ولكنه أخبرنا أيضًا أن السلطة من دون عدالة هي في الواقع استبداد. وهذا يعني أنه عندما لا نُخضع ممارسة السلطة، سواء داخل بلداننا أو على الصعيد الدولي، لسيادة القانون، أينما كانت هذه الممارسة، فإننا في الواقع نتغاضى عن الاستبداد والانتهاكات والإفلات من العقاب في جميع أنحاء العالم.

وستواصل كندا عملها، بوصفها جهة مانحة في المجال الإنساني، لحماية الحيز العملياتي لشركائنا في المجال الإنساني والعمل كذلك في مجال التنمية الدولية. وأخيرا، سنواصل العمل لكفالة عدم نشوب نزاعات من هذا القبيل في المستقبل.

في الختام، إذا جاز لي أن أقول ذلك، سيدي الرئيس، صديقي العزيز – فلتفكر في بلدك. فلتفكر كيف عرف بلدك الحرب وكيف عرف السلام أيضًا. ولتفكر في كيف أن بلدك أدرك، حتى في الآونة الأخيرة،

أهمية الحوار في تحديد مصدر النزاعات السياسية للتمكين من تحقيق السلام بينه وبين البلدان الأخرى. ولو كنا نجري هذا النقاش في أوائل العشرينيات من القرن الماضي، لكان النقاش مختلفاً جدًا لأن اليونان نفسها عانت من هذه الدرجة من المصاعب ومن فقدان السكان وتنقلهم ومن نشأة ظاهرة اللاجئين ومن شن هجمات على المدنيين. إن اليونان تعرف عن أي شيء نتكلم. ولذلك، فإن رعاية اليونان لهذه المناقشة اليوم أمر مناسب تماما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

عُلقت الجلسة الساعة 13/00.